

المدرسة في الدار التي في الطريق بين الدار والدار
أو الدار التي في الطريق بين الدار والدار

[illegible]

عبدالدین بختی

11A

المعصية اشارة
للانسان بانه
مخطئ وسيمسك
بالرسل

[illegible]

عقول
النفوس

مكة
مكة

مقتضی اجل

في الخارج
نوعه
الحمد لله

111

عاجل واد

10. 11. 12.

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or date, located at the bottom of the page.

كتاب التفسير
مجلد ۱

الحمد لله الذي جعل القرآن
الذي هو الكتاب المبين

بسم الله الرحمن الرحيم وينبغي
الحمد لله الذي قرأ بنور الهداية والتوفيق. ويطلبنا سألوا من
النور كسفة تدركها النجاة أولاً وبواسطتها سائر البصر
والصوت والصدق. والصوت على نبيه محمد الطاهر في سبوا
الطريق وعلى الواحها المأثورين بفيضان الحق
فقد سألني في ذلك خلالي ورفق من خلص خلالي أن أشرح لهم الرسالة
أشبهه واحقق فيها القواعد المسطرة وأفضل لجمالها الألبسة
وأين مما تها الحقبة وأجمل فذخ النظر شرح القاضل المحقق
والغريب المدين وطيلة والدهن الرازي شكر الله ساعة وفوق
بالأفضة أياته وليأية فأفضل ما جلد يقدر الاستطاعة وأبين
ما أهله بطلع البضاعة وأنف ما أطفه فط شغف الأضواء وأسم
ما وقع فيلج السام الأضواء جبهة في أمكنة مع قلة البضاعة وشر
على وفي مقتدرهم قصور الباع في الصناعة واللبه كانه قد التوفيق
والهداية وعليه التوكيد البداية والنهاية وهو حسبي ونعم الوكيل
قال الحمد لله الذي لا أنتم الله عليه بأفضة نعمة الناطقة بخلق
العلوم والمعارف التي ألقى هذه الرسالة أنتم من أثارها ونفوس
شيمه كذا والافاق توفيق ليلها الأثر علية أيضاً فبشيرة شكره وطلبنا
العلم على الله

الحمد لله الذي قرأ بنور الهداية والتوفيق. ويطلبنا سألوا من النور كسفة تدركها النجاة أولاً وبواسطتها سائر البصر والصوت والصدق. والصوت على نبيه محمد الطاهر في سبوا الطريق وعلى الواحها المأثورين بفيضان الحق فقد سألني في ذلك خلالي ورفق من خلص خلالي أن أشرح لهم الرسالة أشبهه واحقق فيها القواعد المسطرة وأفضل لجمالها الألبسة وأين مما تها الحقبة وأجمل فذخ النظر شرح القاضل المحقق والغريب المدين وطيلة والدهن الرازي شكر الله ساعة وفوق بالأفضة أياته وليأية فأفضل ما جلد يقدر الاستطاعة وأبين ما أهله بطلع البضاعة وأنف ما أطفه فط شغف الأضواء وأسم ما وقع فيلج السام الأضواء جبهة في أمكنة مع قلة البضاعة وشر على وفي مقتدرهم قصور الباع في الصناعة واللبه كانه قد التوفيق والهداية وعليه التوكيد البداية والنهاية وهو حسبي ونعم الوكيل قال الحمد لله الذي لا أنتم الله عليه بأفضة نعمة الناطقة بخلق العلوم والمعارف التي ألقى هذه الرسالة أنتم من أثارها ونفوس شيمه كذا والافاق توفيق ليلها الأثر علية أيضاً فبشيرة شكره وطلبنا العلم على الله

الابدية والاعتبار السرمدي واهب البصائر الخفية بعلمها في بحر كبريا جوارح المسكن لقواعده حاد الأساور وطولها بكم فسادت المعصية أشارة
فتركت في منية وكسامة ملتصقا لا تخفى بغير زبد في خفايته وكنته لطيف من غير تباريح لا حد على خلاص من على الصبح الذي لا يذوقها طمس بلان بدو في
لمن من ذلك
فلا تفتي بحجة قول الحامد والابديع إجماعاً في غير مسوق عادة ولا زمان
وكذا الأشار فيو يقابل التكوين كقوله مسوقاً بمادة والأحداث كقوله
مسوقاً للزمن ونظام الوجود وهي سلسلة الممكنات التي أولها جوار
عقلية أيا في وهو العقل الأول وهناك الوجود في غاية الشرف
والكمال ويهبط منها أحداً في النقصان إلى أن يبلغ غايته أعني
هبط إلى العناصر ثم يعود فيها أحداً في الكمال أن يبلغ عايشه أعني
العقل الثاني الذي هو النور الماطد المتجسد بصور الكائنات
بالفعل العقل الأول فكما بدأ كما تعودون والخلق الأبداء
على إجماع نظام الوجود ينظر إلى أن المجموع المثل على المادة وأما
والمجودات يمنع أن يكون مسوقاً بمادة وزمان وأدب بالاحتراع
مطلق الإجماع لست على الأمور المادية وغيرها والحد صفة هي
أفاده ما ينبغي أن يعنى البعض ولو هو الكتابين لا يليق به أو هو
شئاً مستفيض ولو كان مدحاً وشاملاً يكن جوارحاً أو اتحاداً بالخلق
أمر لا لا يعود نفعه إلى الواحد فيه وقد ذكر كون من محض الوجود
الجواهر العقلية هي العقل العشر المتخلفة بالأنواع المنحصرة في
واحد مثل هذه الموجودات كما ملة بالفعل البرية عن القدر
النقصان من كمال القدر والاحكام الفلكية هي التي لا اجسام

الحمد لله الذي قرأ بنور الهداية والتوفيق. ويطلبنا سألوا من النور كسفة تدركها النجاة أولاً وبواسطتها سائر البصر والصوت والصدق. والصوت على نبيه محمد الطاهر في سبوا الطريق وعلى الواحها المأثورين بفيضان الحق فقد سألني في ذلك خلالي ورفق من خلص خلالي أن أشرح لهم الرسالة أشبهه واحقق فيها القواعد المسطرة وأفضل لجمالها الألبسة وأين مما تها الحقبة وأجمل فذخ النظر شرح القاضل المحقق والغريب المدين وطيلة والدهن الرازي شكر الله ساعة وفوق بالأفضة أياته وليأية فأفضل ما جلد يقدر الاستطاعة وأبين ما أهله بطلع البضاعة وأنف ما أطفه فط شغف الأضواء وأسم ما وقع فيلج السام الأضواء جبهة في أمكنة مع قلة البضاعة وشر على وفي مقتدرهم قصور الباع في الصناعة واللبه كانه قد التوفيق والهداية وعليه التوكيد البداية والنهاية وهو حسبي ونعم الوكيل قال الحمد لله الذي لا أنتم الله عليه بأفضة نعمة الناطقة بخلق العلوم والمعارف التي ألقى هذه الرسالة أنتم من أثارها ونفوس شيمه كذا والافاق توفيق ليلها الأثر علية أيضاً فبشيرة شكره وطلبنا العلم على الله

واما على سان الحاجة فليسا يكون طلبه عشا واما على سان الموضوع
فليست العلم المطعده ويكون على صورة في طلبه فبعد نظرا في
من هو في السور على الشيء لا يمكن السور بدونه ففلا يشا
مادرك لا يدرك على السور هذا المعنى الا يرى وكثيرا من الطالبيين
يحصل كثير من العلوم لا يسهل كالتحق وعمره مع الذي هو في رسونه
فغنايتها ولا يكون الطالب على نصرة مما ليس له معنى يحصل
نقص في اقتضائه ما قصده وعلى هذا لا يصح تعريف المحدث بما
سوف عليه السور بصوره ولا ان السور غير العلم عند الطالب
لا سوف على بيان الموضوع بل قد يحصل لخبرات اخر نعم ما ير العلوم
في انفسها ما ير الموضوعات والعروض وان لم يشترها **قال**
العلم اما بصور **قال** صدر الشيخ يعقوب العلم الى التصور وعنده لان
سان الحاجة لا المسقط على وجهه يشترها ما يسهل الموصول الى التصور
والموصول الى التصديق مبنية عليه والا فكيف في مورد سان الحاجة
تقيم العلم الى التصور في النظر في كماله العلم يحصل صورة
الشيء في العقل وصوره الشيء ما يوجد فيه عند حذف الشخصيات
وهو النفس الناطقة والعقل جوهر مجرد على المادة في ذاته مقارن لها فقله الشيء
البياكل احدث قوله انا وهذا ليس للعلم الا ان النفس في التصور
لان علم الباري

العلم هو النفس الناطقة والعقل جوهر مجرد على المادة في ذاته مقارن لها فقله الشيء البياكل احدث قوله انا وهذا ليس للعلم الا ان النفس في التصور لان علم الباري

العلم هو النفس الناطقة والعقل جوهر مجرد على المادة في ذاته مقارن لها فقله الشيء البياكل احدث قوله انا وهذا ليس للعلم الا ان النفس في التصور لان علم الباري

العلم هو النفس الناطقة والعقل جوهر مجرد على المادة في ذاته مقارن لها فقله الشيء البياكل احدث قوله انا وهذا ليس للعلم الا ان النفس في التصور لان علم الباري

العلم هو النفس الناطقة والعقل جوهر مجرد على المادة في ذاته مقارن لها فقله الشيء البياكل احدث قوله انا وهذا ليس للعلم الا ان النفس في التصور لان علم الباري

عند الحكماء ومعناه بالعامة كرويدن صرح بذلك الشيخ ابو علي
 وثانيهما ان مورد القضية ان كان العلم ^{على} الواحد لم يصح جعل القضية
 الحكمية على راي الامام سيما منه لكونه عبارة عن مدرك او كما قيل
 ان كان الحكم فعلا وعن رد ادراكه كان الحكم ادراكا وان كان
 اعين من العلم الواحد لزم ان يكون الحكم من القضية التامة وتصويره
 يعني ان مطلق العلم اعين من ان يكون واحدا او كذا
 كما اراد جعل العقل في ذلك كاتبة صورة الفرس خارجا عن القضية
 فانه ليس بتصوير وهو لا يصديق لتكوينه من التصديق
 العلم لان يكون تصديقا لا حاصل من مدركه على ما
 في غير هذا الكتاب ان التصديق هو الادراك من حيث هو ادراك
 من غير اعتبار شئ اخر معد من الحكم واعده وهو يورث العلم ولا استيعاب
 في تقسيم العلم الى الادراك من حيث هو ادراك والادراك مع
 الحكم على سبيل منع الملو على هذا يكون القضية قوله وهو حصول
 صورة الشئ في العقل عاين لا التصور فقط ويصح كون هذا التصو
 الذي هو مقابل التصديق معيارا له لكن لما كان تقسيم الشئ
 لا ينفك الى غيره من العلم والخاصية تقبيل الجرم عند كيعض
 لا ينفك عن هذا الوجهه والاصل ان التصور فقط تصور لا حكم
 بعد وفيه هو عاين لا مطلق التصور لان التصور فقط لان

لان التعريف صادق على التصور مع الحكم فلا يكون ما نعام في
 وانما عدل المعنى هو المشهور اعني بتفسير العلم الى التصور
 لا تقسيمه الى الصور السادج والتصديق بورد والاعراض
 التعيين المشهور من وجهين الاول ان التصديق ان كان عبادة
 عن التصور مع الحكم كان شتما من التصور فلا يصح جعله قسيما له وان كان
 عبارة عن الحكم فلا جعل قسيما للتصور المراد في العلم لم يصح جعله قسيما
 من اقسام العلم وهذا لا يرد على المقلان جعل التصديق قسيما
 للتصور السادج وقسم من التصور المطلق والبيان ان لا يرد على تقسيم
 مطلق التصور الذهني فهو بقسنة العلم فليزم اقسام الشئ الى
 نفسه ولما عده وان يؤول به المقيد بعدم الحكم امسح اعتبار التصديق
 التصديق ضرورة اساع اعداد الحكم وعدمه في شئ متحقق المعيد
 لعدم الحكم وهو الذي يقسم العلم اليه وحوايه ان التصور يطلق
 على مطلق التصور المراد في العلم وهو المعنى التصديق وعلى
 الصور السادج المعيد بعدم الحكم وهو الذي ينقسم العلم
 اليه ولا التصديق فلا صادقه والحاصل ان التصور الذهني
 مطلقا هو مع العلم والتصور اما ان يعنى بشرط الحكم وهو التصديق
 او بشرط عدمه وهو الصور السادج المعايير التصديق

المشهور ان
 التصديق
 هو العلم
 بالحق
 لا بالظن
 ولا بالشك
 ولا بالتردد
 ولا بالاعتراض
 ولا بالمتناقضات
 ولا بالمتعديرات
 ولا بالمتعديرات
 ولا بالمتعديرات

ان كان الحكم فعلا وعن رد ادراكه كان الحكم ادراكا وان كان
 اعين من العلم الواحد لزم ان يكون الحكم من القضية التامة وتصويره
 يعني ان مطلق العلم اعين من ان يكون واحدا او كذا
 كما اراد جعل العقل في ذلك كاتبة صورة الفرس خارجا عن القضية
 فانه ليس بتصوير وهو لا يصديق لتكوينه من التصديق
 العلم لان يكون تصديقا لا حاصل من مدركه على ما
 في غير هذا الكتاب ان التصديق هو الادراك من حيث هو ادراك
 من غير اعتبار شئ اخر معد من الحكم واعده وهو يورث العلم ولا استيعاب
 في تقسيم العلم الى الادراك من حيث هو ادراك والادراك مع
 الحكم على سبيل منع الملو على هذا يكون القضية قوله وهو حصول
 صورة الشئ في العقل عاين لا التصور فقط ويصح كون هذا التصو
 الذي هو مقابل التصديق معيارا له لكن لما كان تقسيم الشئ
 لا ينفك الى غيره من العلم والخاصية تقبيل الجرم عند كيعض
 لا ينفك عن هذا الوجهه والاصل ان التصور فقط تصور لا حكم
 بعد وفيه هو عاين لا مطلق التصور لان التصور فقط لان

من جهة المصنف وبعبارة جواب عن حجة الجهور فانه اذا ثبت عند
 المطلق المصور على اثنين فقد هم ايضا المقابل للصدق
 هو السادح والمصروف هو المطلق وان كان من جهة الجهور
 فذلك لا عيب يخرج الخواص من الاعراض الاول اصل بان يكون
 المصور الذي هو نفس العمل على الذي هو في المصدق
 وح لا يصح جعل ورود الاعراض سببا للصدق عن التعيين المشهور
 الساع ان قوله المصور الذهني اذا عير شرط الحكم هو الصدق
 طاهر ان الصدق هو الادراك المعبد الحكم كما فهمه البعض
 لا المجموع المركب ونفس الحكم كما خرج به في اخر كلامه الثامن ان
 الحاصل الذي ذكره نفس الشيء الانفسه والى غيره لا لا المصور
 مطلقا هو بعبارة المصور لا شرط سبب الساع انه جعل فيه
 قسم الشيء مما له فزده ان كلام المصور بمرطبي وسرط لاسي
 قسم من المصور لا شرط شي ودفعه الى ان جاء تكلم
 الامر من وادعاء صحة ما اواز التعيين باعتبار المصروف وهو
 لا ينافي تدخل افراد الاقام فهو بعينه جواب لهم عما سبق
 العاشر ان المص وغيره لما قسموا العلم الى المصور والتفصيل
 وبينوا ان يحتاج فيهما الى الموصل زعموا ان الموصل الى الشيء

واجاب العديم في الذكر لوقوع الصدق على الصور اي على صور الحكم
 عنه وبه النسبة الكلية فعمل ان التصور المعتمد المصدق هو
 بعينه المقابل له والا لم يكن لهذا الكلام معنى فالقول بتغايرها
 مما لا يصح اصلا وههنا نظر قال ولما اكل النظر بالحاج
 الى كسب وفكر والذهني بالحاج اليه سواء احياج الى شي اخر من
 او حرة او غير ذلك اولم يحج ويراد في الضروري وود براديه
 ما لا يحتاج بعد توجه العمل الى شي صلا فيكون الضروري
 ونظر النظر والضروري عما ذكره من عند من جعل المصدق
 نفس الحكم اعني ادراك نوع السبب ولا وقوعها وكذا عند الامم
 الذي هو من العاقلين يكون عبارة عن المجموع حي اذا كان الحكم منها
 واحدا الطرفين كسيان كان الصدق نظريا وواقع كسيان المصدق
 من القول الشارح ولما كان هذا محال للعرف والمحمول فتر
 انما خرون الضروري بما كان مصور فتره وان كان بالكسب كما
 في جموع الذهن بالنسبة بينهما والنظر بخلافه فورد عليهم الاعراض
 الضرورية والاعراض اوله اعني التي يوقع على حدس او حرة او غير
 ذلك جمعا ومنعنا تعديل الى الصدق الضروري ما لا يوقع حكمه
 بعد تصور الطرفين على فكر والنظر بخلافه ففعل كل واحد
 ما لا يحتاج الى تصور الطرفين على فكر والنظر بخلافه ففعل كل واحد

من جهة المصنف وبعبارة جواب عن حجة الجهور فانه اذا ثبت عند
 المطلق المصور على اثنين فقد هم ايضا المقابل للصدق
 هو السادح والمصروف هو المطلق وان كان من جهة الجهور
 فذلك لا عيب يخرج الخواص من الاعراض الاول اصل بان يكون
 المصور الذي هو نفس العمل على الذي هو في المصدق
 وح لا يصح جعل ورود الاعراض سببا للصدق عن التعيين المشهور
 الساع ان قوله المصور الذهني اذا عير شرط الحكم هو الصدق
 طاهر ان الصدق هو الادراك المعبد الحكم كما فهمه البعض
 لا المجموع المركب ونفس الحكم كما خرج به في اخر كلامه الثامن ان
 الحاصل الذي ذكره نفس الشيء الانفسه والى غيره لا لا المصور
 مطلقا هو بعبارة المصور لا شرط سبب الساع انه جعل فيه
 قسم الشيء مما له فزده ان كلام المصور بمرطبي وسرط لاسي
 قسم من المصور لا شرط شي ودفعه الى ان جاء تكلم
 الامر من وادعاء صحة ما اواز التعيين باعتبار المصروف وهو
 لا ينافي تدخل افراد الاقام فهو بعينه جواب لهم عما سبق
 العاشر ان المص وغيره لما قسموا العلم الى المصور والتفصيل
 وبينوا ان يحتاج فيهما الى الموصل زعموا ان الموصل الى الشيء

سنة ١٢٠٠ هـ
 في شهر ربيع الثاني
 في يوم الاثنين
 في سنة ١٢٠٠ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله رب العالمين
 والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله

هذا هو الكتاب الذي كتبه
 في سنة ١٢٠٠ هـ
 في شهر ربيع الثاني
 في يوم الاثنين
 في سنة ١٢٠٠ هـ

من اموال الصور ان يكون بالكتب او بوجه ما ولا كل واحد من
 اموال الصدوق بدسها اي مرديا ولا نظريا كسديا السا
 الاول فلا تلو كان كل واحد من التصورات والصدقات
 بدسها لما كان سمي من الاشياء محمولنا على اننا لم نحقق في جعل
 شئ من الصور والصدقات في الطر وكذا ذكره المصنف في شرح
 الكشف في لا ترد عليه الا اعتراض الداهية لا ساق في المحولية
 ولا وجب الحصول الحوازي ان يوفق المديني على بوجه العمل و
 الاحساس بل المحدث او محمول ذلك واما الله فلا تلو كان كل واحد
 من اموال الصدوق والصدوق بطر انتم في يحصل كل تصور و
 الدور ان يوفق الشئ على ما سوف على ذلك الشئ او التسل
 اعني بوجه ما لا نهاية لها وذلك لان يحصل كل علم في كون
 تعلم سائق والتقدير انه بطر فيكون يحصله تعلم سائق
 بطر وهم جرافان عا دسله الاكتساب في شئ من الامور الساقية
 لرم الدور وهو بطر صورده استحالة لعدم الشئ على نفسه
 وحصوله من حصوله وان ذهبت الى غير نهاية لزم التسل
 وهو بطر لا بد بوجه ان لا تفقد على يحصل شئ من العلوم في
 الارادة المساهمة صورة ان اكتساب كل علم بوجه مختار

مانج

هذا هو الكتاب الذي كتبه
 في سنة ١٢٠٠ هـ
 في شهر ربيع الثاني
 في يوم الاثنين
 في سنة ١٢٠٠ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله رب العالمين
 والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله

تمامة الكتاب في جميع توجه العقل في زمان نشأه الى امور
 مرتبة غير مساهية صورة ان كل بوجه بوجه زمانا فطاهو
 اننا اكتسب في زمانا ما بصورات وبضدقات ولا يكون هذا
 الدليل مستبعا لحدوث الفس كما توهم الشارح وقد قال لو
 كان الكل كسديا لما حصل لنا علم هو اول العلوم والتالي بطلان
 النفس في مبدأ الفطرة خالية عن العلوم ثم يحصلها والاولى
 ان يقال ليس الكل بدسها صورة الاحصاء والعصر الى الفكر كصور
 العقل والعصر وكما تصديق محدودا للعالم ولا نظرا فورة
 الاستغناء عن النظر في العقل كصور الحارة والبرودة والصدق
 بالبرقي والاسات لا يجتمعان ولا يرفعان وذلك لان دليلهم
 مع انه احق من الدلول لشمع على ضرورة في العقل على
 بعد بطر اكل فيوقف على ان الصدوق لا اكتساب
 الصور والعصر والجار ان يكون كل الصدقات كسديا
 وسبي الى تصور مديني ويكون اول العلوم بصور والصدقات
 باسرها كسديا قال من العقل قول لما كانت التصورات

اننا اكتسب في زمانا ما بصورات وبضدقات ولا يكون هذا

الدليل مستبعا لحدوث الفس كما توهم الشارح وقد قال لو

كان الكل كسديا لما حصل لنا علم هو اول العلوم والتالي بطلان

النفس في مبدأ الفطرة خالية عن العلوم ثم يحصلها والاولى

ان يقال ليس الكل بدسها صورة الاحصاء والعصر الى الفكر كصور

العقل والعصر وكما تصديق محدودا للعالم ولا نظرا فورة

الاستغناء عن النظر في العقل كصور الحارة والبرودة والصدق

بالبرقي والاسات لا يجتمعان ولا يرفعان وذلك لان دليلهم

مع انه احق من الدلول لشمع على ضرورة في العقل على

بعد بطر اكل فيوقف على ان الصدوق لا اكتساب

الصور والعصر والجار ان يكون كل الصدقات كسديا

وسبي الى تصور مديني ويكون اول العلوم بصور والصدقات

باسرها كسديا قال من العقل قول لما كانت التصورات

تامة ولم يكن كل الصور بدسها ولا نظرا ولم يكن من المديني

والطري واسطة ثبتت ان بعض الصور بدسها وبعضها

انما يكون بدسها في زمانا ما

مع انه احق من الدلول لشمع على ضرورة في العقل على

بعد بطر اكل فيوقف على ان الصدوق لا اكتساب

الصور والعصر والجار ان يكون كل الصدقات كسديا

وسبي الى تصور مديني ويكون اول العلوم بصور والصدقات

باسرها كسديا قال من العقل قول لما كانت التصورات

تامة ولم يكن كل الصور بدسها ولا نظرا ولم يكن من المديني

والطري واسطة ثبتت ان بعض الصور بدسها وبعضها

انما يكون بدسها في زمانا ما

مع انه احق من الدلول لشمع على ضرورة في العقل على

بعد بطر اكل فيوقف على ان الصدوق لا اكتساب

الصور والعصر والجار ان يكون كل الصدقات كسديا

وسبي الى تصور مديني ويكون اول العلوم بصور والصدقات

باسرها كسديا قال من العقل قول لما كانت التصورات

تامة ولم يكن كل الصور بدسها ولا نظرا ولم يكن من المديني

والطري واسطة ثبتت ان بعض الصور بدسها وبعضها

انما يكون بدسها في زمانا ما

نظايع را هـ جميع المصدعات والعكس ان ارد بالثالث
 يكون البعض منهما لا من كل منهما دينيا والبعض نظايع المخط

والآخر هكذا في الصدق وقوع الخلل العادة ثم النظر بعمل
العكس الذي هو من طريقتي إلى الدين في العكس هو

من مثل تركه الادويه فانه لسوءه فترس غلطه واداء الادوية

اللعدي اعني وضع كل شيء في مرتبة واراد بالامور ما فوق الواحد

واشروط بالامور المتعددة لانه لا ترتيب في لواحد والتوزيع
بالمفرد انما يكون عشق ودمه مع الترتيب وهو مع الكثرة

و قد اشتهر فيما بينهم ان هذا التعريف مشتمل على العلل الاربع

العاقلة والامور المعلومه مادة والبارى الى المجهول غايه
وفيه نظر الى الاربعت فهو مده المطابق في استحقاق وهو غير

معده بالقوه ولا يصور في الشجره ما من لد فكيف يصح حملها

هذا هو الكتاب الذي كتبه
في سنة ١٢٠٠

او صومع القوس مركب جاربان

في القريه من ماله

[illegible]

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, written in a cursive style. The text is arranged in several lines, following the curve of the page's fold. It appears to be a continuation of a religious or philosophical treatise, possibly discussing the nature of the soul or the afterlife, given the context of the preceding text.

كقولنا ان السالبة المكسرة معكس كعكسها فانه ينطق على لا
سئي من الالسان بعوس وعبره بان يقال ههنا سالته كلمة
وكل سالته كلمة معكس كعكسها لتعلم انها معكس لا لا
من العوس بالسان والمسطوع اليه للقول العاقله في وصول
انزها الى الخطا بطريقه وهو لا كساجي في ثوبه لان
فواعدها احكام كلمه واحمرز العاقله من لا لا الجوده
لا انك لتصانع وتقول عن الخطا في العكرا بعصم عن الخطا
في عكرا لعلو في الوبيته العاصمه عن الخطا في اللفظ ^{وتعده}
مراعاهها اشاره الى المسطوع قد لس بجاصم اذكر لو لم يقع
الخطا بواسطه عدم الرعايه وهذا العرف رسم ككونه
يعرفها الخارج لان عاده السئي وكونه اليه السجارجان في ^{المد}
قال وليس كل **اقول** هذا يمكن ان يجلب يكون جوابا
سوال مقدور بعد بره ان القانون المصانع اليه في كساب
النظريات لا يصح ان يكون نظريا فعالا للدور والتسل
واما كان بديهيا فاقى حاجه الى تدوسه وتعلده وان يكون
جوابا عن معارضه بعد برها ان يقال لو افتركا الخطا
الى المسطوع لزم المحلان المسطوع ليس بدسما واللاستعنى

هذا الكتاب من افكاره التي كتبت في سنة ١٢٨٥ هـ في مدينة
البحرين من افكاره التي كتبت في سنة ١٢٨٥ هـ في مدينة

وذكر ان روحه من افاد جليله
وايتنا نذكرها اجله

باب
کتاب

عقيدة والتالي باطل ضرورة افصحها العوائق المذكورة في المخطوط
 لا اتعلم فتعقبات ان يكون نظرا والتقدير ان الكتاب المطبوع يحتاج
 الى المخطوط ويحتاج المخطوط الى قانون اخر ونعمل الكلام اليه
 حتى يلزم الدور والتسلسل وهذا يتبدع ما اوردته الثاني
 من المذكور في معرض المعارضة لا يصلح المعارضة
 لانه على بعد ترميمه اعتمادا على الاستقصاء عن بعلم المخطوط
 والدليل على اعدال على الاحتياج الى الفصل المخطوط الى ما بعلمه ومن
 شرط المعارضة ان يكون مانعة وناحية لما انشبه الدليل الاول
 ونعبر بالحوالي المخطوط ليس يجمع اجرائه تدبرها حتى يلزم كاستغناء
 عن عقله ولا نظرا حتى يلزم الدور والتسلسل بل بعض اجرائه يدل على
 كمال الاول مثلا وبعضها نظري كباقي الاشكال والبعض النظري
 يستفاد من الفصل الهروي بطريق ضروري من غير احتياج الى القانون
 اخذ لا نعال الفصل الهروي مع الطريق الفردي اذا كان كافيا
 في كساب الفصل الهروي كان كافيا في كساب سائر النظريات لعدم
 الفرق ويزيل لزم الاستعانة على المخطوط الذي هو جميع طرق الاكتساب
 كما لا يفعل ان يرد كونه كافيا في سائر النظريات كما تكسب بحججه
 فهو ليس بلا مصلح ان يكون بعضها واردا على غير الطريق الفردي

هذا هو المطلوب في هذه المسئلة
 في هذه المسئلة في هذه المسئلة

وان اردت بذلك ان ما كان واردا على الفصل الهروي تكسب
 وما كان واردا على الفصل الهروي فما الفصل الهروي تكسب
 الفصل الهروي تكسب به المخطوط الهروي وهذا عن الاحتياج
 الى المخطوط ويحتاج ان يعلم ان ليس المراد بالاحتياج الى المخطوط
 ان كساب كل نظري يحتاج اليه بل المراد ان كساب جميع النظريات
 لا من يحصل العلوم بالعكس يحتاج اليه ثم كساب كل نظري
 يحتاج الى شيء منه **قال** الخاتمة **اقول** لما كان غار العلوم
 في انفسها محجبا والموضوعات وكان الموضوع حدها
 الداسة النظريه للعلم على كثرة تاسيسها بصدد العلم
 الموضوع ليعرف الطالب العلم الذي هو عبارة عن الاحاد والكثرة
 حده الوحدة الداسة حتى اذا قيل موضوع المصنوع المصنوع
 والمصنوعات من حيث توصل الى المخطوط فكانت وصل هو علم
 فانه عن العوارض الداسة للمصنوع والمصنوعات من حيث
 المذكورة ولما كان المصنوع بان موضوع المخطوط اي سمي هو
 موضوعا على تصور الموضوع عرفة وهذا اول من يوليه لما كان
 العلم بالخاص موضوعا على العلم بالعام عرفة وذلك لانه يوجه
 ان ما ذكره في موضع المخطوط يورثه وافادة لتصوره وليس
 ان يورث عن موضوع المخطوط

هذا هو المطلوب في هذه المسئلة
 في هذه المسئلة في هذه المسئلة

هذا هو المطلوب في هذه المسئلة
 في هذه المسئلة في هذه المسئلة

هذا هو المطلوب في هذه المسئلة
 في هذه المسئلة في هذه المسئلة

عن اراضه الداسه حتى يعلم ان موضوع المخطوط ما يقع المخطوط عن
اعراضه الداسه والاراد العوضه من الجمل الخارج وبالموضع الثاني
ما يلحق السئ لذاته كادراك الامور المعوضه للسان او الامور
كالجمل اللاحق للسان بواسطه ادراك الامور المعوضه والامر
انما دخل فيه كالحركه اللاحقه للسان بواسطه كونه حيوانا و
سميت داسه لاستندادها الى الذات بنفسها او بنوعها او بما
يساويها وغير ذلك يسمى اعراضا عنه وهي ايضا له لانها
ان يكون بواسطه اوضاع خارج كالحركه للناطق بواسطه الحيوان
او اخر كالطو للحيوان بواسطه اللسان او ما من كالحركه للسان
بواسطه النار فالعمل كيف يكون بواسطه ما بناه ودفتره
هو لهما بما يعرف بعمله لانه حتى يعمل لانه كذا والدار ليس كذلك

الأولى اعني التي هي بلا واسطة في الصديق يكون بدهيية و
 لا يكون من المطالب العلمية والعضية اليه محمولها اولي اعني الي
 بلا واسطة في السوت كبراماكون نظرية مصغرة الي وساطة
 في الصديق كقولها كل ملث فان زواياها مساوية لعايتين يكون
 من المطالب العلمية **واعلم** ان لما هو هو كما مطلق على الاعراض
 الثانية من الاعراض العلمية هي القضايا التي يجوز لانها ليست موضوعاتها بالاعراض
 الثانية اللائقة بلا واسطة كذلك مطلق على مطلق الاعراض
 السادسة فعل الاول يكون قوله اي لذاته نفس الماه هو هو
 قوله او لجزئه الاخذة عطف الماه هو هو عطف اليه يكون عطف
 على لذاته وكون الجميع نفس الماه هو هو اما البحث على الاعراض
 السادسة حملها على موضوع العلم او على انواعه او على اقسامه
 السابعة او على انواعها كما ينبغي في الحاشية ومن لم يخص مباحث
 طلب

له وهو الحكم الذي يجعله الحكماء نفسا التصديق فمفوله لا بد
فيه طاهر ان التصديق هو المجموع وان الصورات داخله
وده وحمل ان يرا لا بد حصوله كما قال لا بد من حقيقة
النسبة من الطرفين ولا يكون ذلك ولا يرد ما قيل انه
لوارد بالحكم الموضوعين الانواع والامزاج على معنى انه لا بد
في التصديق من تصور الحكم الذي هو الانواع والافعال لان
الانواع الاحصائية اعما تصد عن التصديق والافعال
فيلزم ان يكون تصور الحكم ايضا داخلا في التصديق وينبغي
ليجاء به على الاربعه التي هي الحكم وتصور المحكوم عليه وبه و
السنة الحكمة وقوله بذاته او بامصادق عليه اشارة
الي انه لا يجب التصديق بتصور المحكوم بكنه الحقيقة لان الحكم
على الجاهل المعين بابه شاغل للذي يجمع الجهل بانه ان او فرس
او غيرها وكذا في المحكوم به لان الحكم على زبدانه انان مع انا
لانوف من الانان الا انه شئ له الصفة ولا هذا اشارة
يعوله والمحكوم به كذلك وما يجب التنبه له ان التصديق
وان لم يتوقف على التصور بكنه الحقيقة لكن اسر الصور
ماى وجهه كان يكتفى بكل تصديق بكل تصديق يتوقف على نوع
كان

الذي هو الانواع
والافعال

تصوره بكنهه ويختصه مثلا التصديق بان هذا الشيء ضاحك
يتوقف على تصور انسان وبانه ماشى على انه حيوان فبانه شئ
للحيوان على انه جسم بانه قائم بذاته على انه اجوهر وعلى هذا
الغيب **قول** واما المعاللة **قول** لا احاط جوارى فاده
المعاني بالعلامه تقي بالتصديقات والمعقولات وتختف
مؤشرا وضعوا الالفاظ الحاصلة من بقطع الاصوات للقصه
لما بعائها واعلام الفاسد منها ليتم العائده ويتم العائده
وضعت اشكال الكتابة دالة على الالفاظ وقصار للنش وجود
في الاعيان ووجود في الادهان ووجود في العارية ووجود
في الكتابة والالوان جفصان والاخران مجازيان والكتابة
دالة على العارية يختلف فيها الدال والمدلول جميعا يجب
احدا والاضاع والعبار دالة وضعية على الصور والهيئة
يختلف فيها بحسب الاصواع الدال دون وللصور الذاتية
دالة دائمة على ما في الاعيان لا يختلف فيها الدال والمدلول
ولما كبر الاحتمال في التفهيم بالعارية واستمر ذلك حتى كان
المعكرين انفسه بالفاظ محمولة جعلوا بحث الالفاظ من
حيث انها دلائل على المعاني لا من حيث انها جواهر واعراض

بجانب الكتابة
بأنها ضمنية
على أنها لا
تفهم الا
بشكلها
الذي هو
الكتابة
والاعمال
التي هي
الصور
والالوان
والجسم
الذي هو
الاجوهر
والذي هو
الاشكال
والذي هو
الكتابة
والذي هو
الاعمال
التي هي
الصور
والالوان
والجسم
الذي هو
الاجوهر
والذي هو
الاشكال

فقد رتبنا له معناه
بأنه اذا تصورنا ان
الاجوهر هو الذي هو
الاشكال والاشكال
هو الذي هو الجسم
والجسم هو الذي هو
الاجوهر والاشكال
هو الذي هو الجسم
والجسم هو الذي هو
الاجوهر والاشكال
هو الذي هو الجسم
والجسم هو الذي هو
الاجوهر

فرضا اللفظ مشتركاً بين الشيئ ولا رتبة والمجموع المركب من اللازم
 والمزوم كلفظ الشئ للحرم والشعاع والمجموع المركب منهما اما
 المطابقة فباعتبارها بالشيئ في اطلاق الشئ على المجموع واعتبار
 دلالة على الحرم بالشيئ انه يصدق عليها الدلالة على عام الموضوع
 له لكن لا بواسطة انه عام الموضوع له لتحقيق الدلالة عند وجود
 عدم وضعه للحرم ولا التزام في العلاقة على الحرم واعتبارها
 على الشعاع لا التزام مع انهما دلالة على عام الموضوع له لكن
 لا بواسطة انه عام الموضوع له لجمعها عند عدم هذا الوضع
 واما التقييد باعتباره بالمطابقة في اطلاق الشئ على الحرم مطابقة
 فانه يصدق عليها الدلالة على جزء المعنى الموضوع له كذا لا يثبت
 وضعه لكل لجمعها عند عدم هذا الوضع ولا التزام في اطلاق
 على الحرم واعتبار دلالة على الشعاع لا التزام مع انهما دلالة
 جزء المعنى الموضوع له كذا لا يثبت وسط الموضوع لما هو اعني الشعاع
 جزء له لجمعها بدون ذلك بل توسط وضعه لما هو لا يثبت له
 واما الالتزام فباعتباره بالمطابقة في اطلاق لفظ الشئ على
 الشعاع مطابقة مع انهما دلالة على للزوم المعنى الموضوع له
 لكن لا توسط وضعه للزوم لجمعها بدونته والتقييد في العلاقة

أي على ودار الشمس على الحرم
 حاداً
 على الشعاع
 المجموع

لا يثبت له
 لا يثبت له
 لا يثبت له

لا يثبت له
 لا يثبت له
 لا يثبت له

على الكل على المجموع المركب من الحرم والشعاع واعتبار دلالة على الشعاع
 بالشيئ مع انهما دلالة على لازم المعنى الموضوع له كذا لا يثبت
 توسط وضعه لما هو ملزوم له وهذا السبق يرد على لا يثبت
 2 كلام القوم **قال** ولتوسط **اقول** لما كان الالتزام دلالة على الخارج
 وليس كل خارج معهم من اللفظ اشتراطاً لاقبض المدلول لا لا يثبت
 ان يكون الخارج محض يلزم من تصور المعنى الموضوع له بصورة
 عينه كذا حصل المعنى الموضوع له الدهن حصل ذلك المعنى
 الخارج منه لان فهم المعنى من اللفظ اما بسبب ان اللفظ موضوع
 له او بسبب انه يلزم من فهم المعنى الموضوع له فهمه اما اللوازم
 البعيدة التي معهم من اللفظ ليس فهمها من مجرد اللفظ بل
 بمعرفة القرائن ولا يكون مدلولات اللفظ لانا بمعنى بالذات
 كون اللفظ محض فهم منه المعنى عند اطلاقه بالسنة الى العام
 بالوضع شرطاً لوجه اليه وحده عن المعاني والشواغل ولا يثبت
 2 الالتزام للزوم الخارج على ان يكون المعنى الالتزام محض حصل
 المعنى الخارج حصل هو في الخارج والالتزام بوجود الالتزام بدون
 والتأنيط لان الشرع خارج عن المعنى هو عدم البصر عما من شأنه اعني
 عدم انصافه اليه ضرورة ان انصافه اليه خارج عن انصافه اليه

اللفظ

لا يثبت له
 لا يثبت له
 لا يثبت له

لا يثبت له
 لا يثبت له
 لا يثبت له

لا يثبت له
 لا يثبت له
 لا يثبت له

يدل عليه بالالتزام اد لا يمكن تعمله بدونه مع امساع اجتماعها
 في الوجود الخارج **قال** والمطابقة **اقول** هذا بان السببه
 بالثبوت بين الدلالات البديهي وهي سببه حاصله من عاينه كل
 من الدلالات البديهي مع الاخير من المطابقة لا تسلم التصريح
 اعني لسبب دل اللفظ بالمطابقة دل بالتصريح لحوار ان يكون
 مسمى اللفظ بقط لا جاز له واما استدلال المطابقة لا التزام
 فهو معلوم بفصل لا موقوف على ان كل ماهيه تكون مفهوم
 لازم من معنى انه لم يرد من تصور تلك ماهيه تصور وهذا غير
 معدوم قطع بل حوار ان يوجد من ماهيات ما يسلكه لازم كذا
 وج يدل اللفظ عليها بمطابقه ولا التزام وذل علم الامام ان المطابقه
 تسلم الالتزام لان كل ماهيه لا رما لم يرد من تصورها تصور
 فله ان تلك ماهيه ليست عيها واما ما يمتزج عن عيها و
 جوابه اما لا سلم ان تصور كل ماهيه تسلم تصورها باليسته
 عيها واما ما يمتزج عن عيها فانا تصور كسرا من ماهيات
 البسيطه والمركبه ولا يمتزج بالناء عيها فضلا عن ما ليست
 عيها ومعه عن عيها واما ذكرها في عدم استلزام المطابقه
 الالتزام قطعاً ونسباً فله عدم استلزام التصريح الالتزام قطعاً ونسباً

ان كل ماهيه لا رما لم يرد من تصورها تصور

ان كل ماهيه لا رما لم يرد من تصورها تصور
 ان كل ماهيه لا رما لم يرد من تصورها تصور
 ان كل ماهيه لا رما لم يرد من تصورها تصور

لحوار ان يوجد ماهيه مركبه ليس لها لازم من يدل اللفظ على
 جزءها صمنا ولا التزام واما ما ذكره المصنف الجامع من ان
 تسلم الالتزام لان تصور الماهيه المركبه تسلم تصور
 مركبه جزمنا بمحقق الالتزام بالضرورة لمتنوع من تصور الماهيه
 لا تسلم تصورها ما ماهيه فضلا عن الساطه والتركيب
 والا كارت المطابقه ايضا تسلمه لا التزام فان قلت
 التصريح هو فهم الجزء من حيث له جزء ووصف الجزء مع خارج
 لازم تسلم تصور الكل من صورته نصاف الجزء والكله
 والتصريح بدور الالتزام محال فقلت ليس معنى قولهم التصريح
 فهم الجزء من حيث له جزء ان التصريح عبارة عن فهم الجزء مع وصف
 الجزء بل معناه انه فهم الجزء بواسطة كونه جزءا ونسب
 ذلك الى نسبته من اللفظ كونه جزءا من مفهوم اللفظ
 ان التصريح فهم الجزء من كل نوا سطه فهمه سواء لو حفظ ذلك
 الحاله وصف الجزء او لا والالتزام لا تسلم التصريح لحوار ان
 يوجد للبسيط لازم من وهذا مما اهلوه لوضوحه **قال**
 واماها **اقول** التصريح بالالتزام تسلم ان المطابقه ولا حوار
 الامعها لا سيما فابيان دايما وكل تابع فهو من حيث له تابع

ان كل ماهيه لا رما لم يرد من تصورها تصور
 ان كل ماهيه لا رما لم يرد من تصورها تصور
 ان كل ماهيه لا رما لم يرد من تصورها تصور

ان كل ماهيه لا رما لم يرد من تصورها تصور
 ان كل ماهيه لا رما لم يرد من تصورها تصور
 ان كل ماهيه لا رما لم يرد من تصورها تصور

اعلى السابع حتى يلوم عدم تكرار الوسط كما لو تم التراجع بالهو

من لفظ المروم متناحور عن صهم المروم واما صهم المروم فساو

ووجود الأول ان اللفظ اذا اطلق على الكلى يعبر عنه الكل

دفعن الى الاواء معصلة ممسورة وانما يحق الصريح هذا

واللارم " في ضمنهم الكل والمعلوم وسوسطهما حية

والسعة طاهرة الثالث والرابع يتبعهما هما

مسوع لا يوجد دور التاع فلم استلرام اعطاه اياها

منوع اذ لا يوجد مطابقا لاعتبارها الصريح كما في الباطل

اولا زمه بحاجه مع فرسه مانعه عن رانده المعنى الموضوع له فقد

الاولا ثلاثا لم ان ملاله لوط الجار على معناه بضم او الترم

الشخصى كما في المفردات والكلية النوعية كما في الحركات واللبقية في اللغة

بالدفع النوعي على ما تقر في موضعه ودلالة عليه المطابقة

2 صحرا لكل والارام تمام الارام مع الملووم وسعيته لانقال

ما راء الجزء واللام موضوع بالسبع لا انفعول الموصوع بالنوء

الحق الصريح والالتزام بدور المطابقة والحقا عنه من جوه

ارادہ المعد المصنوع

سنة الحرام هـ

الشخص والحق النوى

بما هو من المواد كعدم الفضا

والفاعل على المعقوف واوا
الاسم بعد الواو

بسم الله الرحمن الرحيم

سید محمد علی

مجلس اول

الحمد لله الذي جعل القرآن
موسمًا من موسمي القرآن

ال

عن محمد بن الحسن
عن النضر بن
عن معاوية بن
عن أبي بصير

منهم من لا علم له
منهم من لا علم له

لو

سلي
الخطاب
السعا
البحر
البحر

محمد بن احمد بن محمد بن احمد

میرزا حسن صاحب

س الفظ والوجه

مسجل ويراد به الجريد والنازم شرط فربس ما نفعه عن راده الكثر
 والمعلوم وانما عند السعاء العوسية والوضع مبيع والصفحة
 والالزام محقق كما اذا لم يرد اللزوم صمنا ويتبع عند راده
 الكل والمعلوم فلو سلم الوضع المعنى في هذه الحالة فلا سلم
 ان التعميم سببه بل التعميم لازم سوادت منهم هذا الحكم الكلي
 اوله مثل ان لا نفي بالدلالة التعميم بالفعل بل يكون اللفظ
 بحيث نعمهم منه المعنى في المطلوب السيد الى العالم بالوضع وبخارج
 بالنسبة الى المعنى المعنى كذلك حوزة انه موضوع له والوضع
 معلوم الدلالة من هذا المعنى الثالث ان المراد ما سئلوا من هذا المعنى
 ان كل لفظ له دلاله بضميمة او لا بواحدة فله دلاله مطابقة
 في الجملة وان لم يكن في تلك الحالة **قال** الدلالة **الاول** اللفظ الدال على
 ان قصد بخرجه معناه اي ما عني به بقصد فخره فلا بد من ان يكون له
 معنى او مقدر وطره دلاله على معنى يكون ذلك جزء المعنى الذي
 قصد به وبذلك الدلالة مقصود والاشهر بان لا يكون اللفظ جزء
 كونه الاستعمال وان يكون له جزء غير دال على معنى كذا ويكون
 له جزء دال على معنى كذا لا على جزء المعنى المقصود كقصد الله على
 او يكون له جزء دال على جزء المعنى المقصود كقصد الله عليه

في هذا المعنى
 في هذا المعنى
 في هذا المعنى
 في هذا المعنى
 في هذا المعنى
 في هذا المعنى
 في هذا المعنى
 في هذا المعنى
 في هذا المعنى
 في هذا المعنى

الدلالة على جزء

المعنى

مقصوده كالحوان الناطق على الشخص ان في طاقته بقصد
 بدكم المجموع ذلك الشخص من عن قصد لكل من الحوان والنا
 مفهومه الاصل والاداء بالقصد القصد الجارى على قانون
 الوضع حتى لو قصد بالزعم من زيد والحوان من الحوان
 الناطق العلمى معنى لم يعتد به ولم يحمل مركبا وههنا نظرين
 وجه من احدهما انه لو ارد بالقصد القصد بالفعل فالكبر
 قبل استدعائها والقصد الى معناها يدخل في تعريف المفرد
 ويخرج عن تعريف المركب ان اردنا انه ان كان بحيث يقصد بحته الدلالة
 على جزء المعنى فتركيب الا المفرد قبل الحوان الناطق العلمى يخرج
 عن هذا المفرد ويدخل في هذا المركب انه بحيث يقصد بحته الدلالة
 على مفهوم الحوان والناطق للذين هما جزء الشخص المسمى به و
 ذلك عند اطلاقه على الانسان فاما كان ينقص التعريفات
 جمعا ومتعا فلا بد من ان يقصد قصد الدلالة على جزء المعنى بحسب
 القصد الى المعنى حتى يكون المركب يقصد بجزء منه الدلالة على
 جزء معناه حس ما يقصد به ذلك المعنى والمفرد بخلافه والحوان
 الناطق حس ما يقصد به الشخص المسمى به لا يقصد بلفظ
 الحوان والناطق مفهومهما هي اصلا فهو داخل في هذا المفرد

طاق

له

دون المركب فانهما ان يعبد الدال بالمطابقة مما لا فائدة فيه
 بل يلزم منه خروج المفردات والمركبات المجاز من التبيين
 اللهم الا ان يجعل المجاز دالا بالمطابقة فان قلت انما مدد ^{بعض} المطابقة
 لوجوه احدها ان الدال لبا لصحة والا ليرام لا تشمل على جميع
 الالفاظ فسقي ما لم يسمو له جزءا ولا زمة من خارجا عن الصحة
 التي ان المركب من لفظين موصوفين لمعتين سطين او المركب الذي
 لازمه البس موبسط لا يدل جزء لفظه على جزء معناه للصحة
 او الالفاظ اذ لا جزء له في مدخل في حد المفرد ويخرج عن حد المركب
 والقول بجوار كونه مركبا بالسبب الى المعنى لفظي ومعربا
 لسببه الى المعنى التصني والالفاظ كعبادة الله بالنسبة الى الموضعين
 على ما علم انما في فاسد لان هذا يعبراس في لفظ المفرد و
 المركب هم لا يطلعون المفرد على مثل هذا المركب اصلا علما وعبد الله
 على الثالث ما ذكره المحقق للجامع ان الدال ما يصح والالتزام
 لا يصح في المفرد والمركب وورد انما في المفرد باللفظ المركب من
 الجوف الفصل فانه يدل على كل واحد منهما ما يصح وعلم ما لا زمة
 في الدهن ولا يعصم بشئ من حيزه سقي من اجل معنى الحرف الفصل
 ولا شئ من اجزاء لارده الدهن مع انه مركب الرابع ان ما ذكره

في هذا الفصل
 في هذا الفصل
 في هذا الفصل
 في هذا الفصل
 في هذا الفصل
 في هذا الفصل
 في هذا الفصل
 في هذا الفصل
 في هذا الفصل
 في هذا الفصل

الفصل
 في هذا الفصل
 في هذا الفصل

الشارح من ان الافراد والتركيبات وكذا المتابع وقد يحق
 بالسبب الى المعنى المطابق دون الصحة او الالفاظ كما في
 المركب الذي جزؤه ببيان اولادمة بسيط واما ما نسبته
 الى الصحة او الالفاظ فلا يحق الا اذا تحقق بالصحة الى
 المطابق لانه متى دل جزء اللفظ على جزء المعنى الصحة والالتزام
 دل على جزء المعنى المطابق اما الاول فلا فائدة جزئية واما
 الثانية فلا مسماع يحق لالفاظ دون المطابقة فيكون المطابق
 اولى بالاعتبار فقلت في الوجوه الاخرى من خلال طاهر اما
 الثالث فلا تسلم انه لا يعصم بحيزه سقي من اجزاء معاني
 والفصل والالفاظ فانه اذا قصد ^{باللفظ} مجموع الجوف الفصل
 او الالفاظ فعد قصد جزءا في خورون فلا بد من بعد الجوف والالفاظ
 بالسيطوح ورجوع الى الوجه الثاني واما الرابع فلان قوله
 متى دل على جزء المعنى الالتزام يدل على جزء المعنى المطابق متنوع
 لجوار ان لا يكون للمطابق جزءا اصلا وامساع يحق لالفاظ التزام
 دون المطابق لا يعصم بان يكون للمطابق جزء وهذا سد فع
 بان يقال دلا له جزء اللفظ على جزء المعنى الالفاظ التزام وهي
 لا يحق دون المطابقة بمعنى ان كل لفظ له مدلول التزام

الدهن

نال

جزء اللفظ

فله مدلول مطابق فلم يرد ان يكون لفظ مدلول مطابق هو
 حر المعنى المطابق للمعنى المدلول على احرار المعنى لا الترامي
 والاعراض المطابق لكن بعد انعام الوجوه الاربعه فمضى
 انما يدل على انه لا يصح تعيين الدال بالضم والالتزام والخط
 من سبب لعدم عن الاطلاق لا السند بالمطابقة ولا يدل
 عليه شيء من الوجوه فان قلت الوجه انه يدل عليه لا اننا
 اطلق الدلالة صدق على المركب الموضوع لعنيين بسطرتا
 لا يدل حر لفظ على حر معناه اعني المعنى الضمني وكذا في اللازم
 البسط قلت انا اعتبر المركب لانه لفظ على لفظ المعنى بوجه
 من الوجوه كان المعنى الاخر اعدم الدلالة من كل الوجوه
 ليصح التعادل اعني يكون المفرد ما لا يصدق بجزء الدلالة على احرار المعنى
 لا مطابقة ولا ضمنا ولا التزاما وهذا لا يصدق على المركب المركب
 لانه ما يصدق بجزء الدلالة على احرار المعنى في الجملة اعني المطابقة
قال وهو لم يصح **اقول** لما كان التعريف باعتبار المفهوم ومفهوم
 المركب جودى ومفهوم المفرد عدى والاعراض انما تعرف بملكاتها
 عدم المركب التعريف لما كان التعريف بملكاتها فان المفرد مقدم
 على المركب بالطبع لا حاجة اليه قدمه في التعريف وهو في الالة

والكلمة والاسم لانه ان لم يصح لان محبته وحده اى من غير محبة
 وهو الالة سواء يصح الاجابة مع ضميمته كلالى قولنا زيد
 قائم او لم يصح كفى في قولنا زيد الدارقان محبته هو متعلق
 الطرف ان يصح لان محبته وحده فان دل برهنة الحاصلة باعتبار
 بوجه الحروف الاصلية والزيادة وحركاتها وسكناتها على زمان
 معين من الارض منه السلة بحسب اصل الوضع فهو الكلمة والافو
 الاسم فعوله مهيئة احتوا عن الاسماء الدالة بحسب الجوهر
 على احدا لا رمنه السلة كما لا مثل الخد وهذا انما هو بطلان
 لغته واما في العجم والدلالة على الزمان ليست بالبرهنة اذ قد يحذف البرهنة
 مع احلاف الزمان كقولنا امد وايد فان اردنا التعميم قلنا
 الكلمة ما يدل برهنة على الزمان او كان مرادنا ذلك قوله على
 زمان معين لمقصود لما هذه الكلمة وتبني على ان المصارع برهنة
 انما يدل على الحان والاسم على المعنى والاسم على مرجسة
 الاشتراك في الوضع وقوله بحسب اصل الوضع ليدخل تحت الالفاظ
 الاشارة التي لم يفسد بها احدا لازمة الثلثة وان قلت من
 المودات ما لا يصح للاحادثة وحده وهم يقدرونها اسماء
 كالموصولات والضمائر مثل علامى وغلامك وكلمات مثل كان و

احوالها فثبت معنى فعلهم الحرف لا بحرية وعده انه لا يحبر بمعدنه
 معنى ^{مع} معبرا عنه بحرف لفظه كما ان قولهم الفعل لا يحبر عنه انه
 لا يحبر عن معناه معبرا عنه بحرف لفظه والافلح الحرف بحرية
 كقولنا الحرف 2 ولا لفظ الفعل بحرية كقولنا حرف فعل
 ماض وكذا المعنى اذا لم يعبر عنه بحرف لفظه كقولنا بعض ما
 لا يحبر به معنى ومعنى حركه والصير غلاما مثلا اما
 بحركته معبرا عنه بحرف لفظه كقولنا كرسى كرسى
 انا وكذا الموصولات لان الذى قام معنى فاعلم او صاحب العلم واما
 في الافعال الناقصة فالا شكال وادوا الترام كونهما ادوات
 بنائى بقرينهم كونهما كلمات وجودية فان قلت لم قدم فى
 السمع الادوات على الكبر والكله على الاسم قلت اذا كان احد
 شقي التردد قسما واحدا والاخر مثلا على السمع على العدم
 كالاول لا فزاره وباطنه اولى بالقديم فلما قدم الادوات
 ثم قدم الكلمة لان وجودها وجوده كحلا ولا اسم **قال**
 وح **اقول** لا اسم اما ان يكون معناه واحدا وكثرا ومعنى وحدته
 ان يكون المعنى الذى يعبر باللفظ وتعمل هيروفيه معنوما واحدا
 حتى لو جرى كثره وتغير كيان باعصار الدوار الذى صدر عليها

معد

ذلك المفهوم فان الحيوان مثلا سواء كان الحلق على الانسان
 او العرس او غيره لا يراد به الا الجسيم الحاسن المحرك بالارادة
 ومعنى كثره ان يكون المفهوم والمقصود منه عند استعماله في
 احد المعنى غيره عند استعماله في الاخر فان كان واحدا فان شئ
 ذلك المعنى ان كان محسب مع بعض نفس تصويص من الشركة فيه
 سمي لا اسم على كثره علامه داله على شخص معين واما الحرف
 واسماء الاشارة مثلا فثبت معنوما بها التى وضعت
 فعلها متخصة لان لفظا تامثلا موضوع لمسلم من حيث انه مكمل
 ولفظ هذا موضوع الشار اليه مفرد مذكور ومعنى كل الشئ
 اما يكون محسب الحان في اللفظ لا مفهوم اللفظ وان لم يستعمل
 بلا مكر صدقه على كثره فان كان حصول ذلك المعنى افرادا
 الذنبه والخارجيه على السوية سمي لا اسم سوا طبا لموافق
 الافراد فانه كالاسان الحاصل معناه في الافراد الخارجية والشئ
 الحاصل معناه في الافراد الذهنية وان لم يشأ افراده ذلك
 المعنى بل كان حصوله في بعض الافراد او في واحد لم واشد من
 حصوله في بعض الاخر سمي اللفظ متكاملا لانه يسكن الناظر وقوله
 في الشئ انه من المصطلح على اسرار الافراد فيه معنى وان

جواب عن سوال معد وهو ان يقال اسم باسم
 ان يستعمل ذلك المعنى باسم على معنى المص
 واسم الاشارة شخص مع انه ليس باسم
 فاجاب بقوله واما المصطلح

الاشارة الى الموضوع

المشترك با على معاوت ما بينهما كما لا وجود فانه والواجب على
كونه من ذاته وادوم كونه عليه للممكنات واشد كون اماره
اكثر من امارات الممكنات فان قلت من المفهومات كبر وجود بعض
اقراره بعدم على البعض كالاشان مثلا وليس ممكن قلت
ليس المراد بالاولويه والادمية او الاشديه في الوجود بل في
الانصاف عن مفهوم اللفظ عنى ان العقل اذا حاول مطابقتها
المفهوم لكسرين وجد بعضا لا ذرا في هذا المفهوم او اقدم
او اشده على البعض واذا لا لسان لنست كذلك لان مطابقة
بجميعها على السوية والعدم اعما هو في وجودها فانهم **قال**
وان كان **القول** ان كان مع الاسم كبر او كان وصلة للغة
الكسرين على السوية ان وضع لهذا كما وضع لذلك ولم يصير العقل
من آدها الى الاخر سمي اللفظ بالسبب الى اجمع المعاني مشتركا و
لا احد لها بجملا كالعين للباصرة والحارسه والذهبي ان لم يكن
وصفه للمعان على السوية بل وضعه او لا احد لها ثم فعل
الا لاختصاصية بينهما فاما ان نترك ويخرج الى الاول عنى انه
لا يستعمل جمعة فيه بالسبب لذلك لوضع التام والاصطلاح
اولا فان ترك سمي منفولا ونسب الى لاقول وان لم يترك فحان

هذا هو اللفظ الذي هو مشترك بين المعاني
وهو الذي هو مشترك بين المعاني
وهو الذي هو مشترك بين المعاني

وهو الذي هو مشترك بين المعاني
وهو الذي هو مشترك بين المعاني
وهو الذي هو مشترك بين المعاني

استعماله في المعنى الاول الموضوع هو اللفظ بسمي جمعة لسونه في مكانه
الاصلي وحال استعماله في المعنى الثاني الذي فعل اليه بسمي
محازا لخوازده عن مكانه الاصلي فظ هذا الكلام مشعرا بالحققة
والمحاز ليجل يكون مما سكر معناه وان لكل حصعة محازا و
ليس كذلك بالاسم الذي له معنى واحد ولم يفعل الا عري فهو
جمعة عند استعماله فيه واكثر هذه الاقام مما يجري في
غير الاسم لا سببا الكلمة فانها تكون متواطيا كذهبي مشككا
كوجوده وترك ككبر في منفولا كصلي وجمعة كطلى الاشان
ومحازا كطوط الحال محي دلت ولذا قال الشيخ في هذا المقام
من الشعاء اعلم اننا لنعني بالاسم ههنا كل لفظ وال سواء
كان ما يخص الاسم او كان ما يخص بسم الكلمة او الثالث
الذي لا يدل الا بالاشارة فان قلت هذه الاقام متداخلة
لان العلم والمتواطى واعسكي والمشارك يكون جمعة ومحازا
قلت قد الحيشة مراد في هذه التعريفات اعلم ان الاسم من مع
انه وضع لشيء علم ومن حيث انه مشعرا في مفهومه الاصلي
جمعة وفر على هذا فان قلت قد جعل المحاز من اقام الدال
بالخطا بعد فكانه اخذ الوضع اعين من الشخصي والوحي على ما

اللفظ هو الذي هو مشترك بين المعاني
وهو الذي هو مشترك بين المعاني
وهو الذي هو مشترك بين المعاني

هذا هو اللفظ الذي هو المراد باللفظ
في قوله تعالى انما هو الله تعالى
في قوله تعالى انما هو الله تعالى
في قوله تعالى انما هو الله تعالى

قلت لاحاجة لذلك فان المحاز انما هو اللفظ الذي لا ينسب
للمحازي فاقول **قال** وكل لفظ **اقول** ما مر كان معينا للفظ
بالسند الى المعنى ولما لم يسم بالسند الى اللفظ اخره وانما
مراد فله او من ان لا ينما ان احدا في المفهوم مراد فان وال
شبان سواء كان معناه مستقدا بالذات كالانسان والناتق
والسقف والصارم او لا كالانسان والفرس **قال** والمركب **اقول**
والركب ما لم يكن في السكون عليه اي لا في الخارج في اللفظ
اخره بطله السامع من اصحاب المحكوم عليه الى يد بالعكس
جدده كقولنا رد قام سواء كان افاد فاذ كقولنا السماء فوجدنا ان لم يكن
عليه والنام جبران احمى الصدق والكذب في الافاء والكرامات
محبس المفهوم مع قطع النظر عن الخارج يعني ان السامع اذا نظر الى مجرد انه
اسات سئ لسئ او نعية علم عن كونه مطابقا للواقع كما لم يبع
كونه مطابق له قد فعل فيه ما يكون صدقا محضا كقولنا السماء
موفنا وكذا بمحض كقولنا اجتماع السعديين ممكن في الخارج والصدق
عبارة عن مطابقة الحكم للواقع والكذب عن عدمها ومعرفة هذا المعنى لو لم ينعقد
للايقين على معرفة الخبر حتى يكون نوعه بما يحتمل الصدق والكذب مع الصدق
دورا والافاء ان دخل على طلب الفعل اي الذي شق منه اللفظ والكذب

هذا هو اللفظ الذي هو المراد باللفظ
في قوله تعالى انما هو الله تعالى
في قوله تعالى انما هو الله تعالى
في قوله تعالى انما هو الله تعالى

كهم وكذا النفس عنه كلا نعم دالا له اوله اي وضعه فهو مع
الاستعلاء امره يدخل فيه انتهى ومع الخوض سوال ودعاء
ومع السواى التمسك بالاكتمال العرف انما يطلق على ما يكون معقولا
مثلا مع السواى ويعتمد الدلالة على الوضع احراز عن مثل
لست دينا فاني دانه يد على طلب قيامه لكن لا بحسب لوضع بل
مرحى ان المعنى بضمته وليس جواز اعلالا حاز الدالة على الطلب
مثل الطلب منك العيام لان السعي انما هو على بعد عدم احتمال الصدق
والكذب في الخبر خارج عنه وان لم يدل على طلب الفعل فهو النسبة
وسد مع فقه المعنى وهو لظهور محتمل الشيء ممكنا كان او محالا
والترجي وهو اظهار ارادة السئ الممكن او كراهية والعزم والثناء
والاستعظام والمعجز بخوفك وهذا اصطلاح لا مشاحة فيه
كس الكلام بعد محل النظر واما المركب فهو السامع فاما بعد سئ ان كان
الصدق الاول كالحوان المالحق وحضوره على المركب من الموصوف
والصدق واما عن بعد سئ كالمركب من اسم واداه بخوف الدار
واداه او كذا بخوفه قام من مقامه **قال** **قال** **قال** الصورة
لحاصله في العقل كتمت منوما فان كان لا حصوله عند العقل
بالذات بواسطة آلات الحواس وحسب لانه ان كان نوعه صورة مانعا

هذا هو اللفظ الذي هو المراد باللفظ
في قوله تعالى انما هو الله تعالى
في قوله تعالى انما هو الله تعالى
في قوله تعالى انما هو الله تعالى

هذا هو اللفظ الذي هو المراد باللفظ
في قوله تعالى انما هو الله تعالى
في قوله تعالى انما هو الله تعالى
في قوله تعالى انما هو الله تعالى

من حيث انها تفيد باللفظ معنى
ومن حيث انها تحصل من اللفظ المعنى

هذا هو اللفظ الذي هو المراد باللفظ
في قوله تعالى انما هو الله تعالى
في قوله تعالى انما هو الله تعالى
في قوله تعالى انما هو الله تعالى

هذا هو اللفظ الذي هو المراد باللفظ
في قوله تعالى انما هو الله تعالى
في قوله تعالى انما هو الله تعالى
في قوله تعالى انما هو الله تعالى

من مروج الشركة بكثر من وجه فهو حرجي والاحكامي والادما شركة
الكثيرين فيه انه يمكن للشغل ان يوصف صادقا على كثيرين وطا
لها سواء كان مطايعا في بعض الامور ولا وسواء في بعض العمل ولم
نقص من دخل هذه الشركات العوضه مثل اللاسي والامكان والماكلن
الصور مختلفا في مدقن معناه ذات المسألة وهو ما يستحل
للعقل ان يعوضه صادقا على كثيرين فتقوله بعض تصوره فتوض
وتعديه على ان المعبر في الحشد هو مع الاشراك بالنظر لا العشر
من نظر لا مع من خارج حتى كان من الكلمات ما مع الشركة بدليل
من طارح لم يصدق ذلك في كل سنة ووقع في بعض النسخ بغيره
وهو هو وانما وقع هذا لبعارة في الاشارات من جهة انه
جعل المقسم الكلي والحرجي هو اللفظ واللفظ الدال على الحرجي والكلي
كزبد والاشان من جنس واحد وكلما بالعرض والتمهيد تحته الدال
باسم المدلول هو ما سبوا لا لا اول كل حرجي اذا تصوره طاعة
فالصوره الحرجه الحاصلة في ذهنه مثلا مطايعا للصورة التي
في ذهنه الاخرين فكل ما يكون كلها اشياء ما يجمع نفس تصور من
الشركة لا يصح ان يعرّف بالمعروف الحرجي لا امتناع صدقه عليه لان
مفهوم الحرجي ككلى لا شئ من الكلي عني نفس تصور من الشركة ككلى غير مانع
من الشركة

هذا هو المفهوم الحرجي
وهو الذي لا يمتنع صدقه عليه لان
مفهوم الحرجي ككلى لا شئ من الكلي عني نفس تصور من الشركة ككلى غير مانع
من الشركة

الشركة لا يصح ان يعرّف بالمعروف الحرجي لا امتناع صدقه عليه لان
مفهوم الحرجي ككلى لا شئ من الكلي عني نفس تصور من الشركة ككلى غير مانع
من الشركة

هذا هو المفهوم الحرجي
وهو الذي لا يمتنع صدقه عليه لان
مفهوم الحرجي ككلى لا شئ من الكلي عني نفس تصور من الشركة ككلى غير مانع
من الشركة

البالغ ان الصور عبارة عن حصول صورة الشيء في العقل فاضمة
الى المفهوم بعض ان يحصل للصورة صور حتى يطرأ عليه الكلي
والحشد وليس كذلك والحجاب عن الاول ان معنى شركة الكثير
ان يكون الكثيرون افرادهم فيعتبر هو مطايعا بالصادق واعلمها
ان الصور بان الحاصل ان في ذهنه زيد وعمر وان اخذنا مع قطع
النظر عن الاضافة الى محليين فهما متجانسان بالذات والمفهوم لا والاشياء
بشأنها حتى يتحقق المطايعه وان اخذنا مع اعتبار الاضافة الى
محليين فلا هم المطابق والصادق بينهما وعلى انهما لم يلزم
ما ذكره الا ان يكون الحرجي عبارة عن مفهوم ما مع الشركة ونصدق
عليه انه لا مع شركة افراد ذلك المفهوم فيه ولا هم اشياء ذلك
وتحدها ان مفهوم ما مع الشركة معنى كان هو مفهوم لفظ الحرجي
لا مفهوم زيد وعمر مثلا وما صدق ذلك المفهوم معنى مع شركة
الكثيرين منه وهو مفهوم زيد وعمر مثلا لا مفهوم لفظ الحرجي يكون
ما مع الشركة مفهومه افراد كثيرين وهو على الاستقامة وعلى الناحية
ان الصور قد يطلق على حصول الشيء في العقل كما في تصور من الحرجي
والامكان مثلاً قالوا الكلي **اقول** ذكر العدما ان الكلي بالنسبة لاشياء
اخرى ان يكون تمام جمعيه او داخلا فيه او خارجا عنه والاول

هذا هو المفهوم الحرجي
وهو الذي لا يمتنع صدقه عليه لان
مفهوم الحرجي ككلى لا شئ من الكلي عني نفس تصور من الشركة ككلى غير مانع
من الشركة

الشركة لا يصح ان يعرّف بالمعروف الحرجي لا امتناع صدقه عليه لان
مفهوم الحرجي ككلى لا شئ من الكلي عني نفس تصور من الشركة ككلى غير مانع
من الشركة

بعد السوت حتى لو لم يوفق وجود المفعول عنه كان سوالا عن
 مفهوم الاسم فقط لا عن ماهيته قال وان كان اقول اي وان كان
 الكلي داخلا في ماهية ما محله من الجبروت لاسمى لذاتي فهو اما حقيقي
 فصل لانه ان كان عام المفعول من تلك الماهية ومن نوع آخر
 مابينها في المفعول جوابا هو محسوس الحركة المحضة لانه
 يعال في جواب السؤال عما هو عن الماهية وذلك النوع فزوره انه
 تمام الحصة المشتركة بينهما ولا يعال في جواب السؤال عما هو عن
 احدهما لانه ليس عام حصة في الاراد عام للمفعول المشترك
 الذي لا يكون وراه امر داخل في الماهية وذلك النوع كالحيوان
 بالسه الى الانبياء والفرس كالحم السامي بالسه اليد والفرس
 بخلاف السامي بالسه الى الانبياء والفرس فاهي لتمام
 مشتركة بينهما لان عام مشترك بينهما السامي الحاشي المشترك
 ما لا اراد يسمى في كل المفعول جوابا هو محسوس الحركة المحضة
 حيا ورسوه مانه كلي مفعول على كثر من محسوسات الحصة في
 جوابا هو محسوس هو كذلك والكلي حسي وقوله محسوسات الحصة
 يخرج النوع والخاصة والعقل الوسي بحصة باخراج النوع
 فقط عما في الشرح تحكم وقوله في جوابا هو محسوس العقل البعيد
 فليكن

في جواب السؤال عما هو عن الماهية

في جواب السؤال عما هو عن الماهية

في جواب السؤال عما هو عن الماهية

والعرض العام لا الخاصة لا ماله ليست بداخله وانما كان هذا النوع
 رسما لا بالحكم وان كان جبروتا المفعول على كثر من امر عارض له
 غير مفعول له وانما يدرك ليعلم به لفظ على كذا في جواب كذا
 ذلك لان الحاصل فيه هو الكلي الذي في محسوسات الحصة بالاشكال
 سواء يعال عليها ام لا واما المحسوسات عليها او لونه صالحة
 لذلك فما موضع لها بعد تقويمها وهكذا في سائر الكلمات كذا في
 شرح الاسارات فبما يعني ان مع ما هو في ذكر الكلي مستدرك
 في التعريفات امها حدود لان الكلمات امور عارضة فخصت بـ
 توصفت اسماءها بانها لا تكون لها حقائق غير تلك المعروفة
 نوع المفعولات على كذا في جواب كذا وقوله وهو مرتبة في اقسام
 الجبروت الوسي البعيد عن ثبته واكثر لان الحد العام يشمل على الخاص
 القليل بما له والناقص قد يشمل على البعيد وكلها فان مراد
 البعيد اقل كان الحد احسن لاستعماله على اساس كثر والظاهر
 ان عدد الاحوية يزيد دائما مواحد على مرتبة البعد لان الجبروت
 حواك لكل مرتبة من البعد جوابا على البعد مرتبة ان يكون من
 الماهية وذلك بالنسبة جبروت حد وهو القوي عرسان ان يكون
 حسان احدهما مرتبة الاخر بعيد وبثلاثة مراتب ان يكون ستمائة

في جواب السؤال عما هو عن الماهية

في جواب السؤال عما هو عن الماهية

الشرح من ص

هذا هو المجموع من كل ما لا يكون له شرط ان لا يكون معه شيء وان اقرن به الساطع
 مثلا صار المجموع مركبا من الحيوان والساطع ولا يقال له انه حيوان
 كان مادة وان احدث شرط ان يكون معه شيء من حيث ان لا يمكن
 ان يكون ذاتا او فرسا وان تخصص بالساطع يحصل اساتاد بقا
 له انه حيوان كان جبا وان احدث شرط ان يكون معه الساطع يتخصصا
 ومحصلا به كان نوعا من الحيوان الاول جزء الالبان وسعد ثم قدم
 له على الكل في الوجودين والتسلسل كجزء لا يمكن ان لا يكون على الكل
 المعطاة بل يقال له جزءا من الحيوان لان المعطاة الدال عليه جزء من حيوان
 فهو يشبه الجزء لذلك والحيوان الثالث هو الانسان لانه لا يتألف
 مع الساطع هذا من حيث ان الساطع ليس له شرط ان لا يكون معه شيء عليه **قال**
 والا لكان مشتركاً من الماهية **القول** اي وان لم يكن الدال على الماهية
 يقع في انبها عام للمشترك سرياً ومن نوع سرياً وهو فصل لا يشترط
 كونه تمام المشترك اما استغناء الاسير كل كونه مجموعاً فلا سألها
 ولعلها تكون ذاتاً محصلاً بالماهية بمعنى ان لا يكون ذاتاً لها
 اخرى بان لا توجد فيها اصلاً او وجوداً عرضياً او جزءاً غير مجموع
 فصلاً فرساً غير الماهية عما هو لها لها وانما استغناء الماهية تكون
 بعضها من تمام المشترك اي ذاتاً له ولا يكون ذاتاً له وهو ط ولا اختصاص
 بالكلية

احاسر هو بعد ان وعلى هذا العاشر فان قيل كون الحشر
 ومفعولا علميا غير محقق لان المراد بعدم على الكل في الوجودين
 متحد الوجود بالموضوع الخارج فقلت ليس المراد ان يكون جزءا محمولا
 انه من حيث انه جزء يكون له ان لا يكون المراد ان يكون جزءا من الحشر هو
 معروف بالمحمولة مثلا الحيوان لا يكون شرط ان يدخل فيه الساطع
 نوع وشرط ان لا يدخل فيه الساطع جزءا ولا خلود حيث يمكن ان يكون
 له الحشر والنوعه حشر محمول ويحقق ذلك ثانيا واردة الشيخ
 في الشفاء والخصية المحقق نظر الدرس الطوسي في شرح الكشاف
 هو ان من اجل ان يكون شرط ان يكون ذلك الحشر في بعض الحالات
 وحده ويكون كل ما يعارضه ذاتا عليه ولا يكون معناه الاول مفعولا
 على ذلك المجموع حاله المقارنة منها من تصور معناه لا بشرط
 ان يكون وحده بل مع جوار ان يعارضه غيره وان لا يعارضه
 يكون معناه الاول مفعولا على ذلك المجموع حاله المقارنة وهذا
 الاخير قد يكون غير متحصل سعة بل يكون بينهما محتملا لان يقال
 على اشياء محصلة للخصائص وانما يحصل عاكضا اليه وقد يكون
 محصلا غير مبهم ولا محتملا لان يقال على اشياء محصلة للخصائص
 فالتكليف باعتبار الاول مادة والتحصيل الثالث نوع مثالية
 وهو ط يصدق معناه فقط بشرط ان يكون ذلك المعنى وصرا
 انما اعتبار الالبان غير متحصل
 انما اعتبار الالبان غير متحصل
 انما اعتبار الالبان غير متحصل

الحيوان اذا احدث شرط ان لا يكون معه شيء وان اقرن به الساطع
 مثلا صار المجموع مركبا من الحيوان والساطع ولا يقال له انه حيوان
 كان مادة وان احدث شرط ان يكون معه شيء من حيث ان لا يمكن
 ان يكون ذاتا او فرسا وان تخصص بالساطع يحصل اساتاد بقا
 له انه حيوان كان جبا وان احدث شرط ان يكون معه الساطع يتخصصا
 ومحصلا به كان نوعا من الحيوان الاول جزء الالبان وسعد ثم قدم
 له على الكل في الوجودين والتسلسل كجزء لا يمكن ان لا يكون على الكل
 المعطاة بل يقال له جزءا من الحيوان لان المعطاة الدال عليه جزء من حيوان
 فهو يشبه الجزء لذلك والحيوان الثالث هو الانسان لانه لا يتألف
 مع الساطع هذا من حيث ان الساطع ليس له شرط ان لا يكون معه شيء عليه **قال**
 والا لكان مشتركاً من الماهية **القول** اي وان لم يكن الدال على الماهية
 يقع في انبها عام للمشترك سرياً ومن نوع سرياً وهو فصل لا يشترط
 كونه تمام المشترك اما استغناء الاسير كل كونه مجموعاً فلا سألها
 ولعلها تكون ذاتاً محصلاً بالماهية بمعنى ان لا يكون ذاتاً لها
 اخرى بان لا توجد فيها اصلاً او وجوداً عرضياً او جزءاً غير مجموع
 فصلاً فرساً غير الماهية عما هو لها لها وانما استغناء الماهية تكون
 بعضها من تمام المشترك اي ذاتاً له ولا يكون ذاتاً له وهو ط ولا اختصاص
 بالكلية

هذا هو المجموع من كل ما لا يكون له شرط ان لا يكون معه شيء وان اقرن به الساطع
 مثلا صار المجموع مركبا من الحيوان والساطع ولا يقال له انه حيوان
 كان مادة وان احدث شرط ان يكون معه شيء من حيث ان لا يمكن
 ان يكون ذاتا او فرسا وان تخصص بالساطع يحصل اساتاد بقا
 له انه حيوان كان جبا وان احدث شرط ان يكون معه الساطع يتخصصا
 ومحصلا به كان نوعا من الحيوان الاول جزء الالبان وسعد ثم قدم
 له على الكل في الوجودين والتسلسل كجزء لا يمكن ان لا يكون على الكل
 المعطاة بل يقال له جزءا من الحيوان لان المعطاة الدال عليه جزء من حيوان
 فهو يشبه الجزء لذلك والحيوان الثالث هو الانسان لانه لا يتألف
 مع الساطع هذا من حيث ان الساطع ليس له شرط ان لا يكون معه شيء عليه **قال**
 والا لكان مشتركاً من الماهية **القول** اي وان لم يكن الدال على الماهية
 يقع في انبها عام للمشترك سرياً ومن نوع سرياً وهو فصل لا يشترط
 كونه تمام المشترك اما استغناء الاسير كل كونه مجموعاً فلا سألها
 ولعلها تكون ذاتاً محصلاً بالماهية بمعنى ان لا يكون ذاتاً لها
 اخرى بان لا توجد فيها اصلاً او وجوداً عرضياً او جزءاً غير مجموع
 فصلاً فرساً غير الماهية عما هو لها لها وانما استغناء الماهية تكون
 بعضها من تمام المشترك اي ذاتاً له ولا يكون ذاتاً له وهو ط ولا اختصاص
 بالكلية

محضا الماهية او بعضا من عام المترك مساويا له فهو غير الماهية
 عن كلهما شاركهما اعني اذا كان محضا الماهية او غير محضا اعني اذا
 كان بعضا من عام المترك مساويا له في جبر اعني اذا كان الماهية
 جبرا ووجودا اعني اذا لم يكن لها جبر وذلك لان الدليل وهو
 قوله ان لم يكن عام المترك لم يبدل الا عاينه عموما الماهية في الحمة
 من غير ذلك لانه غير الماهية عن جميع المشاركات حتى يكون قسما
 او عن المشاركات المحضة بل لم يكن كل ذي فصل فاجعل في ما
 كان كذلك الثاني فصل للماهية لا بالادنى بالفصل الا اذا سا لا يكون
 عام المترك وغير الماهية في الحمة فلا بد للجبر لانه عام المترك
 لا يميل الجوهر بالطوع بالنسبة الى الانسان مثلا لان الكلام في الاجزاء
 المفردة والاولى مع اعادة الجبر **قال** ورسوه **اقول** ورسوه
 الفصل بانه كمال يحمل على الشيء 2 جواب 1 شيء هو 2 جوهره حيث
 هو كذلك والطالب ياتي سئيا انما يطلب به لا يكون تمام المشترك بين
 الماهية وشئ اخر يتميز الماهية عما سادتها فيما اصعاب اليه لفظ
 اي مثلا اي حيوان هو سوال عما عر عن المشاركات في الحيوان و
 اي موجود هو سوال عما يتميز المشاركات في الوجود فخرج
 بقوله في جواب 1 شيء هو الجنس والنوع والعرض العام وبقوله في

لان العرض العام لا يعادله الجواب صلا
 لان العرض العام لا يعادله الجواب صلا
 لان العرض العام لا يعادله الجواب صلا

جوهره اي ذاته وبعده عنه يخرج الماهية لا بها اما بعد التميز
 الوضو لا الذي وانما قال على الشيء ليس على المتفقه الحقة كالفصل
 القريب المختلفة الحقة كالفصل البعيد وانما قال يحمل دون قال
 كما في سائر الكليات لا يرمي ذكره وان الفصل على حقيقة النوع من الجنس
 فكان مقبلة ان يوهي الفصل لا يحمل عليه لا مساع حمل العلة على
 المعلول فخرج بلفظ الحمل اذ لا لهذا الوهم ولما كان الفصل ذاتا على
 الماهية عما شاركها في صراحي وجوده ولو لم يكن له هبة كالجن
 العالي والمفرد او الفصل الاخر عما من مساوين كان كل منهما
 فصلا للاخر لا في ذاتي يتميز الماهية عما شاركها في الوجود وحمل عليها
 في جواب 1 موجود هو القدماء حرا في 2 الشاع جعلوا
 الفصل يتميز عن المشاركات في الجنس على كل ما يكون له فصل يكون
 حرا والمشاركات في الوجود لا تفهم في الشيء بالفضل والاولى
 لان الفصل انما موجود فالتبعية عنه يحتاج الى فصل اخر كماله في
 الوجودان على انحصار الثاني 2 الفصل الفصل بعد المعنى عدل عنه الشيء
 في الاشارات تبعية المتأخرون وجعلوا الفصل عما شاركها في
 الماهية في الجنس في الوجود ولما كان يتميز عن المشاركات في الوجود مبنيا على ان
 ركب الماهية من امرين مساوين ولم يكونا لهذا المعنى حتى هلك

ان لم يكن من امرين مساوين او امرين
 ان لم يكن من امرين مساوين او امرين
 ان لم يكن من امرين مساوين او امرين

عن الماهية الماخوذة من حيث هي ^{أي الموجود} مع عارض مخصوص من العوارض
فهو اللازم والأفوه العارض المفارق ^{أي العارض المفارق} واللازم أن كان امتناع النكاح
عن الماهية من حيث هي مع وطع النظر عن العوارض فهو لازم الماهية
كالصبر بالقوة بالسدة لا بالسان وأن كان امتناع انفكاكه عن
مع عارض مخصوص يمكن انفكاكه عن الماهية من حيث هي ^{أي الماهية} فلا يلزم
الوجود كالسواد للخبث وإنما قيدناه بإمكانه لا انفكاكه عن الماهية
من حيث هي ليعمل جعله قسما للزوم الماهية ^{أي الماهية} والأفلازم الماهية لازم
الوجود ضرورة وإنما اخذنا الماهية في غير اللازم أعين المجردة ^{أي المجردة}
والمخلوطة ليعمل جعل لازم الوجود قسما منه ^{أي قسما منه} واللازم مطلقا لما من حيث هي
بين وهو اللازم الذي يكون تصويره مع تصور المزموم كافيا في جزم ^{أي جزم}
الذهن بالزوم بينهما بمعنى أنه لا يتوقف على وسط برهاني سواء
يوقف على حدس أو تجربة أو غرض ذلك أو لم يتوقف ^{أي لم يتوقف} وأما غيريين و

هو اللازم الذي ينفصل جزم ^{أي جزم} الدهن بالزوم بهما إلى وسط وهو
ما يقرن بغيره لا أنه جزم بغيره كذا أعني ما يجعل محملا للوضع
الذي هو أساس ^{أي أساس} العاقلية عليها ^{أي عليها} لازم الاستدلال على سبوت ^{أي سبوت}
أو نفيه عنه كما فعل العالم حادث لأنه متغير وما يكون ثابتا ^{أي ثابتا}
كون تصويرها كافيا يندفع اعتراضه ^{أي اعتراضه} بأن ما لا سبوت ^{أي لا سبوت}
يوقف على حدس أو غيره

هذا هو اللازم الذي ينفصل جزم الدهن بالزوم بهما إلى وسط وهو ما يقرن بغيره لا أنه جزم بغيره كذا أعني ما يجعل محملا للوضع الذي هو أساس العاقلية عليها لازم الاستدلال على سبوت أو نفيه عنه كما فعل العالم حادث لأنه متغير وما يكون ثابتا كون تصويرها كافيا يندفع اعتراضه بأن ما لا سبوت يوقف على حدس أو غيره

لا يجب أن يكون بيننا جواز أن يتوقف على حدس أو حدس أو تجربة أو
غير ذلك فلا يخفى لللازم في البين وعنده وقوله كسواء الزوايا الثلثة
للقائمين للثلث اللازم للقائمين متعلق بمساوي وفي الثلث
مثلهما في قولنا كما لا يعلم بمساويين للاربعة أي كل زوم للانقسام
معمول من لها فالثلث مزوم وكون زوايا الثلث مساوية
للقائمين لازم غيريين له ولذكر لبينا أنه من ^{أي من} **أ** ^{أي} **ب** ^{أي} **ج** ^{أي} **د** ^{أي} **هـ** ^{أي} **و** ^{أي} **ز** ^{أي} **ح** ^{أي} **ط** ^{أي} **ي** ^{أي} **ك** ^{أي} **ل** ^{أي} **م** ^{أي} **ن** ^{أي} **س** ^{أي} **ع** ^{أي} **ف** ^{أي} **ق** ^{أي} **ص** ^{أي} **ط** ^{أي} **ي** ^{أي} **ك** ^{أي} **ل** ^{أي} **م** ^{أي} **ن** ^{أي} **س** ^{أي} **ع** ^{أي} **ف** ^{أي} **ق** ^{أي} **ص** ^{أي} **ط** ^{أي} **ي** ^{أي} **ك** ^{أي} **ل** ^{أي} **م** ^{أي} **ن** ^{أي} **س** ^{أي} **ع** ^{أي} **ف** ^{أي} **ق** ^{أي} **ص** ^{أي} **ط** ^{أي} **ي** ^{أي} **ك** ^{أي} **ل** ^{أي} **م** ^{أي} **ن** ^{أي} **س** ^{أي} **ع** ^{أي} **ف** ^{أي} **ق** ^{أي} **ص** ^{أي} **ط** ^{أي} **ي** ^{أي} **ك** ^{أي} **ل** ^{أي} **م** ^{أي} **ن** ^{أي} **س** ^{أي} **ع** ^{أي} **ف** ^{أي} **ق** ^{أي} **ص** ^{أي} **ط** ^{أي} **ي** ^{أي} **ك** ^{أي} **ل** ^{أي} **م** ^{أي} **ن** ^{أي} **س** ^{أي} **ع** ^{أي} **ف** ^{أي} **ق** ^{أي} **ص** ^{أي} **ط** ^{أي} **ي** ^{أي} **ك** ^{أي} **ل** ^{أي} **م** ^{أي} **ن** ^{أي} **س** ^{أي} **ع** ^{أي} **ف** ^{أي} **ق** ^{أي} **ص** ^{أي} **ط** ^{أي} **ي** ^{أي} **ك** ^{أي} **ل** ^{أي} **م** ^{أي} **ن** ^{أي} **س** ^{أي} **ع** ^{أي} **ف** ^{أي} **ق** ^{أي} **ص** ^{أي} **ط** ^{أي} **ي** ^{أي} **ك** ^{أي} **ل** ^{أي} **م** ^{أي} **ن** ^{أي} **س** ^{أي} **ع** ^{أي} **ف** ^{أي} **ق** ^{أي} **ص** ^{أي} **ط** ^{أي} **ي** ^{أي} **ك** ^{أي} **ل** ^{أي} **م** ^{أي} **ن** ^{أي} **س** ^{أي} **ع** ^{أي} **ف** ^{أي} **ق** ^{أي} **ص** ^{أي} **ط** ^{أي} **ي** ^{أي} **ك** ^{أي} **ل** ^{أي} **م** ^{أي} **ن** ^{أي} **س** ^{أي} **ع** ^{أي} **ف** ^{أي} **ق** ^{أي} **ص** ^{أي} **ط** ^{أي} **ي** ^{أي} **ك** ^{أي} **ل** ^{أي} **م** ^{أي} **ن** ^{أي} **س** ^{أي} **ع** ^{أي} **ف** ^{أي} **ق** ^{أي} **ص** ^{أي} **ط** ^{أي} **ي** ^{أي} **ك** ^{أي} **ل** ^{أي} **م** ^{أي} **ن** ^{أي} **س** ^{أي} **ع** ^{أي} **ف** ^{أي} **ق** ^{أي} **ص** ^{أي} **ط** ^{أي} **ي** ^{أي} **ك** ^{أي} **ل** ^{أي} **م** ^{أي} **ن** ^{أي} **س** ^{أي} **ع** ^{أي} **ف** ^{أي} **ق** ^{أي} **ص** ^{أي} **ط** ^{أي} **ي** ^{أي} **ك** ^{أي} **ل** ^{أي} **م** ^{أي} **ن** ^{أي} **س** ^{أي} **ع** ^{أي} **ف** ^{أي} **ق** ^{أي} **ص** ^{أي} **ط** ^{أي} **ي** ^{أي} **ك** ^{أي} **ل** ^{أي} **م** ^{أي} **ن** ^{أي} **س** ^{أي} **ع** ^{أي} **ف** ^{أي} **ق** ^{أي} **ص** ^{أي} **ط** ^{أي} **ي** ^{أي} **ك** ^{أي} **ل** ^{أي} **م** ^{أي} **ن** ^{أي} **س** ^{أي} **ع** ^{أي} **ف** ^{أي} **ق** ^{أي} **ص** ^{أي} **ط** ^{أي} **ي** ^{أي} **ك** ^{أي} **ل** ^{أي} **م** ^{أي} **ن** ^{أي} **س** ^{أي} **ع** ^{أي} **ف** ^{أي} **ق** ^{أي} **ص** ^{أي} **ط** ^{أي} **ي** ^{أي} **ك** ^{أي} **ل** ^{أي} **م** ^{أي} **ن** ^{أي} **س** ^{أي} **ع** ^{أي} **ف** ^{أي} **ق** ^{أي} **ص** ^{أي} **ط** ^{أي} **ي** ^{أي} **ك** ^{أي} **ل** ^{أي} **م** ^{أي} **ن** ^{أي} **س** ^{أي} **ع** ^{أي} **ف** ^{أي} **ق** ^{أي} **ص** ^{أي} **ط** ^{أي} **ي** ^{أي} **ك** ^{أي} **ل** ^{أي} **م** ^{أي} **ن** ^{أي} **س** ^{أي} **ع** ^{أي} **ف** ^{أي} **ق** ^{أي} **ص** ^{أي} **ط** ^{أي} **ي** ^{أي} **ك** ^{أي} **ل** ^{أي} **م** ^{أي} **ن** ^{أي} **س** ^{أي} **ع** ^{أي} **ف** ^{أي} **ق** ^{أي} **ص** ^{أي} **ط** ^{أي} **ي** ^{أي} **ك** ^{أي} **ل** ^{أي} **م** ^{أي} **ن** ^{أي} **س** ^{أي} **ع** ^{أي} **ف** ^{أي} **ق** ^{أي} **ص** ^{أي} **ط** ^{أي} **ي** ^{أي} **ك** ^{أي} **ل** ^{أي} **م** ^{أي} **ن** ^{أي} **س** ^{أي} **ع** ^{أي} **ف** ^{أي} **ق** ^{أي} **ص** ^{أي} **ط** ^{أي} **ي** ^{أي} **ك** ^{أي} **ل** ^{أي} **م** ^{أي} **ن** ^{أي} **س** ^{أي} **ع** ^{أي} **ف** ^{أي} **ق** ^{أي} **ص** ^{أي} **ط** ^{أي} **ي** ^{أي} **ك** ^{أي} **ل** ^{أي} **م** ^{أي} **ن** ^{أي} **س** ^{أي} **ع** ^{أي} **ف** ^{أي} **ق** ^{أي} **ص** ^{أي} **ط** ^{أي} **ي** ^{أي} **ك** ^{أي} **ل** ^{أي} **م** ^{أي} **ن** ^{أي} **س** ^{أي} **ع** ^{أي} **ف** ^{أي} **ق** ^{أي} **ص** ^{أي} **ط** ^{أي} **ي** ^{أي} **ك** ^{أي} **ل** ^{أي} **م** ^{أي} **ن** ^{أي} **س** ^{أي} **ع** ^{أي} **ف** ^{أي} **ق** ^{أي} **ص** ^{أي} **ط** ^{أي} **ي** ^{أي} **ك** ^{أي} **ل** ^{أي} **م** ^{أي} **ن** ^{أي} **س** ^{أي} **ع** ^{أي} **ف** ^{أي} **ق** ^{أي} **ص** ^{أي} **ط** ^{أي} **ي** ^{أي} **ك** ^{أي} **ل** ^{أي} **م** ^{أي} **ن** ^{أي} **س** ^{أي} **ع** ^{أي} **ف** ^{أي} **ق** ^{أي} **ص** ^{أي} **ط** ^{أي} **ي** ^{أي} **ك** ^{أي} **ل** ^{أي} **م** ^{أي} **ن** ^{أي} **س** ^{أي} **ع** ^{أي} **ف** ^{أي} **ق** ^{أي} **ص** ^{أي} **ط** ^{أي} **ي** ^{أي} **ك** ^{أي} **ل** ^{أي} **م** ^{أي} **ن** ^{أي} **س** ^{أي} **ع** ^{أي} **ف** ^{أي} **ق** ^{أي} **ص** ^{أي} **ط** ^{أي} **ي** ^{أي} **ك** ^{أي} **ل** ^{أي} **م** ^{أي} **ن** ^{أي} **س** ^{أي} **ع** ^{أي} **ف** ^{أي} **ق** ^{أي} **ص** ^{أي} **ط** ^{أي} **ي** ^{أي} **ك** ^{أي} **ل** ^{أي} **م** ^{أي} **ن** ^{أي} **س** ^{أي} **ع** ^{أي} **ف** ^{أي} **ق** ^{أي} **ص** ^{أي} **ط** ^{أي} **ي** ^{أي} **ك** ^{أي} **ل** ^{أي} **م** ^{أي} **ن** ^{أي} **س** ^{أي} **ع** ^{أي} **ف** ^{أي} **ق** ^{أي} **ص** ^{أي} **ط** ^{أي} **ي** ^{أي} **ك** ^{أي} **ل** ^{أي} **م** ^{أي} **ن** ^{أي} **س** ^{أي} **ع** ^{أي} **ف** ^{أي} **ق** ^{أي} **ص** ^{أي} **ط** ^{أي} **ي** ^{أي} **ك** ^{أي} **ل** ^{أي} **م** ^{أي} **ن** ^{أي} **س** ^{أي} **ع** ^{أي} **ف** ^{أي} **ق** ^{أي} **ص** ^{أي} **ط** ^{أي} **ي** ^{أي} **ك** ^{أي} **ل** ^{أي} **م** ^{أي} **ن** ^{أي} **س** ^{أي} **ع** ^{أي} **ف** ^{أي} **ق** ^{أي} **ص** ^{أي} **ط** ^{أي} **ي** ^{أي} **ك** ^{أي} **ل** ^{أي} **م** ^{أي} **ن** ^{أي} **س** ^{أي} **ع** ^{أي} **ف** ^{أي} **ق** ^{أي} **ص** ^{أي} **ط** ^{أي} **ي** ^{أي} **ك** ^{أي} **ل** ^{أي} **م** ^{أي} **ن** ^{أي} **س** ^{أي} **ع** ^{أي} **ف** ^{أي} **ق** ^{أي} **ص** ^{أي} **ط** ^{أي} **ي** ^{أي} **ك** ^{أي} **ل** ^{أي} **م** ^{أي} **ن** ^{أي} **س** ^{أي} **ع** ^{أي} **ف** ^{أي} **ق** ^{أي} **ص** ^{أي} **ط** ^{أي} **ي** ^{أي} **ك** ^{أي} **ل** ^{أي} **م** ^{أي} **ن** ^{أي} **س** ^{أي} **ع** ^{أي} **ف** ^{أي} **ق** ^{أي} **ص** ^{أي} **ط** ^{أي} **ي** ^{أي} **ك** ^{أي} **ل** ^{أي} **م** ^{أي} **ن** ^{أي} **س** ^{أي} **ع** ^{أي} **ف** ^{أي} **ق** ^{أي} **ص** ^{أي} **ط** ^{أي} **ي** ^{أي} **ك** ^{أي} **ل** ^{أي} **م** ^{أي} **ن** ^{أي} **س** ^{أي} **ع** ^{أي} **ف** ^{أي} **ق** ^{أي} **ص** ^{أي} **ط** ^{أي} **ي** ^{أي} **ك** ^{أي} **ل** ^{أي} **م** ^{أي} **ن** ^{أي} **س** ^{أي} **ع** ^{أي} **ف** ^{أي} **ق** ^{أي} **ص** ^{أي} **ط** ^{أي} **ي** ^{أي} **ك** ^{أي} **ل** ^{أي} **م** ^{أي} **ن** ^{أي} **س** ^{أي} **ع** ^{أي} **ف** ^{أي} **ق** ^{أي} **ص** ^{أي} **ط** ^{أي} **ي** ^{أي} **ك** ^{أي} **ل** ^{أي} **م** ^{أي} **ن** ^{أي} **س** ^{أي} **ع** ^{أي} **ف** ^{أي} **ق** ^{أي} **ص** ^{أي} **ط** ^{أي} **ي** ^{أي} **ك** ^{أي} **ل** ^{أي} **م** ^{أي} **ن** ^{أي} **س** ^{أي} **ع** ^{أي} **ف** ^{أي} **ق** ^{أي} **ص** ^{أي} **ط** ^{أي} **ي** ^{أي} **ك** ^{أي} **ل** ^{أي} **م** ^{أي} **ن** ^{أي} **س** ^{أي} **ع** ^{أي} **ف** ^{أي} **ق** ^{أي} **ص** ^{أي} **ط** ^{أي} **ي** ^{أي} **ك** ^{أي} **ل** ^{أي} **م** ^{أي} **ن** ^{أي} **س** ^{أي} **ع** ^{أي} **ف** ^{أي} **ق** ^{أي} **ص** ^{أي} **ط** ^{أي} **ي** ^{أي} **ك** ^{أي} **ل** ^{أي} **م** ^{أي} **ن** ^{أي} **س** ^{أي} **ع** ^{أي} **ف** ^{أي} **ق** ^{أي} **ص** ^{أي} **ط** ^{أي} **ي** ^{أي} **ك** ^{أي} **ل** ^{أي} **م** ^{أي} **ن** ^{أي} **س** ^{أي} **ع** ^{أي} **ف** ^{أي} **ق** ^{أي} **ص** ^{أي} **ط** ^{أي} **ي** ^{أي} **ك** ^{أي} **ل** ^{أي} **م** ^{أي} **ن** ^{أي} **س** ^{أي} **ع** ^{أي} **ف** ^{أي} **ق** ^{أي} **ص** ^{أي} **ط** ^{أي} **ي** ^{أي} **ك** ^{أي} **ل** ^{أي} **م** ^{أي} **ن** ^{أي} **س** ^{أي} **ع** ^{أي} **ف** ^{أي} **ق** ^{أي} **ص** ^{أي} **ط** ^{أي} **ي** ^{أي} **ك** ^{أي} **ل** ^{أي} **م** ^{أي} **ن** ^{أي} **س** ^{أي} **ع** ^{أي} **ف** ^{أي} **ق** ^{أي} **ص** ^{أي} **ط** ^{أي} **ي** ^{أي} **ك** ^{أي} **ل** ^{أي} **م** ^{أي} **ن** ^{أي} **س** ^{أي} **ع** ^{أي} **ف** ^{أي} **ق** ^{أي} **ص** ^{أي} **ط** ^{أي} **ي** ^{أي} **ك** ^{أي} **ل** ^{أي} **م** ^{أي} **ن** ^{أي} **س** ^{أي} **ع** ^{أي} **ف** ^{أي} **ق** ^{أي} **ص** ^{أي} **ط** ^{أي} **ي** ^{أي} **ك** ^{أي} **ل** ^{أي} **م** ^{أي} **ن** ^{أي} **س** ^{أي} **ع** ^{أي} **ف** ^{أي} **ق** ^{أي} **ص** ^{أي} **ط** ^{أي} **ي** ^{أي} **ك** ^{أي} **ل** ^{أي} **م** ^{أي} **ن** ^{أي} **س** ^{أي} **ع** ^{أي} **ف** ^{أي} **ق** ^{أي} **ص** ^{أي} **ط** ^{أي} **ي** ^{أي} **ك** ^{أي} **ل** ^{أي} **م** ^{أي} **ن** ^{أي} **س** ^{أي} **ع** ^{أي} **ف** ^{أي} **ق** ^{أي} **ص** ^{أي} **ط** ^{أي} **ي** ^{أي} **ك** ^{أي} **ل** ^{أي} **م** ^{أي} **ن** ^{أي} **س** ^{أي} **ع** ^{أي} **ف** ^{أي} **ق** ^{أي} **ص** ^{أي} **ط** ^{أي} **ي** ^{أي} **ك** ^{أي} **ل** ^{أي} **م** ^{أي} **ن** ^{أي} **س** ^{أي} **ع** ^{أي} **ف** ^{أي} **ق** ^{أي} **ص** ^{أي} **ط** ^{أي} **ي** ^{أي} **ك** ^{أي} **ل** ^{أي} **م** ^{أي} **ن** ^{أي} **س** ^{أي} **ع** ^{أي} **ف** ^{أي} **ق** ^{أي} **ص** ^{أي} **ط** ^{أي} **ي** ^{أي} **ك** ^{أي} **ل** ^{أي} **م** ^{أي} **ن** ^{أي} **س** ^{أي} **ع** ^{أي} **ف** ^{أي} **ق** ^{أي} **ص** ^{أي} **ط** ^{أي} **ي** ^{أي} **ك** ^{أي} **ل** ^{أي} **م** ^{أي} **ن** ^{أي} **س** ^{أي} **ع** ^{أي} **ف** ^{أي} **ق** ^{أي} **ص** ^{أي} **ط** ^{أي} **ي** ^{أي} **ك** ^{أي} **ل** ^{أي} **م** ^{أي} **ن** ^{أي} **س** ^{أي} **ع** ^{أي} **ف** ^{أي} **ق** ^{أي} **ص** ^{أي} **ط** ^{أي} **ي** ^{أي} **ك** ^{أي} **ل** ^{أي} **م** ^{أي} **ن** ^{أي} **س** ^{أي} **ع** ^{أي} **ف** ^{أي} **ق** ^{أي} **ص** ^{أي} **ط** ^{أي} **ي** ^{أي} **ك** ^{أي} **ل** ^{أي} **م** ^{أي} **ن** ^{أي} **س** ^{أي} **ع** ^{أي} **ف** ^{أي} **ق** ^{أي} **ص** ^{أي} **ط** ^{أي} **ي** ^{أي} **ك** ^{أي} **ل** ^{أي} **م** ^{أي} **ن** ^{أي} **س** ^{أي} **ع** ^{أي} **ف** ^{أي} **ق** ^{أي} **ص** ^{أي} **ط** ^{أي} **ي** ^{أي} **ك** ^{أي} **ل** ^{أي} **م** ^{أي} **ن** ^{أي} **س** ^{أي} **ع** ^{أي} **ف** ^{أي} **ق** ^{أي} **ص** ^{أي} **ط** ^{أي} **ي** ^{أي} **ك** ^{أي} **ل** ^{أي} **م** ^{أي} **ن** ^{أي} **س** ^{أي} **ع** ^{أي} **ف** ^{أي} **ق** ^{أي} **ص** ^{أي} **ط** ^{أي} **ي** ^{أي} **ك** ^{أي} **ل** ^{أي} **م** ^{أي} **ن** ^{أي} **س** ^{أي} **ع** ^{أي} **ف** ^{أي} **ق** ^{أي} **ص** ^{أي} **ط** ^{أي} **ي** ^{أي} **ك** ^{أي} **ل** ^{أي} **م** ^{أي} **ن** ^{أي} **س** ^{أي} **ع** ^{أي} **ف** ^{أي} **ق** ^{أي} **ص** ^{أي} **ط** ^{أي} **ي** ^{أي} **ك** ^{أي} **ل** ^{أي} **م** ^{أي} **ن** ^{أي} **س** ^{أي} **ع** ^{أي} **ف** ^{أي} **ق** <



مستدلة لاربع قوائم لامتزاج النوازل من هذه الاربع في كل من
حسني خط في كفا عمن والا كما يتالي حده اصغر من العامين
فلم يبق في الموازين في تلك الحمة لماد كوا قلد في المصا
من كل خطين مستقيمين اذا وقع عليهما خط مسقيم وكانت
الزوايا من النوازل في احدى الحسنين اصغر من قائمتين
فانما يستعان في تلك الحمة ان اخرجنا كل من بلان الموازين في حال
مجموع زاويتي زج و د ج ز مجموع زاويتي زج و ب ج لانه
من مجموع عمن كفا عمن لامتزاج اقطان الماء المشتركة اعني زاوية
زج المشتركة من مجموع عمن بقي زاويتي زج و د ج المسار لكان
مساويتين حرة الى ان كان مجموع اب مساويا لمجموع ا ج كان
ب مساويا ل ج وهذا الخط وانما زاوية زج الخارجية على التوالي
زاوية ج د الباطنة لانها اعني زاوية ه ذ ب الخارجية مساوية
لها اي زاوية ا ج المساوية لزاوية ه ج لان الخطين
المتقابلين الماويين عن مقاطع الخطين متساويان فزاوية
ان المتوسط المشتركة بينهما مع كل منهما كفا عمن قيسا وبان
ما سعاط المتوسط المشتركة اذا تقار هنا ولعرض المثلث
ا ج ب هكذا **باب** د ونخرج ضلع ب ج الى د ولعرض من نقطتي ج
التي هي **ع** و **د** على خط مستقيم
والمثلث **ا ج د** هو المطلوب
فانما يستعان في تلك الحمة ان اخرجنا كل من بلان الموازين في حال
مجموع زاويتي زج و د ج ز مجموع زاويتي زج و ب ج لانه
من مجموع عمن كفا عمن لامتزاج اقطان الماء المشتركة اعني زاوية
زج المشتركة من مجموع عمن بقي زاويتي زج و د ج المسار لكان
مساويتين حرة الى ان كان مجموع اب مساويا لمجموع ا ج كان
ب مساويا ل ج وهذا الخط وانما زاوية زج الخارجية على التوالي
زاوية ج د الباطنة لانها اعني زاوية ه ذ ب الخارجية مساوية
لها اي زاوية ا ج المساوية لزاوية ه ج لان الخطين
المتقابلين الماويين عن مقاطع الخطين متساويان فزاوية
ان المتوسط المشتركة بينهما مع كل منهما كفا عمن قيسا وبان
ما سعاط المتوسط المشتركة اذا تقار هنا ولعرض المثلث
ا ج ب هكذا **باب** د ونخرج ضلع ب ج الى د ولعرض من نقطتي ج
التي هي **ع** و **د** على خط مستقيم
والمثلث **ا ج د** هو المطلوب

مستدلة لاربع قوائم لامتزاج النوازل من هذه الاربع في كل من
حسني خط في كفا عمن والا كما يتالي حده اصغر من العامين
فلم يبق في الموازين في تلك الحمة لماد كوا قلد في المصا
من كل خطين مستقيمين اذا وقع عليهما خط مسقيم وكانت
الزوايا من النوازل في احدى الحسنين اصغر من قائمتين
فانما يستعان في تلك الحمة ان اخرجنا كل من بلان الموازين في حال
مجموع زاويتي زج و د ج ز مجموع زاويتي زج و ب ج لانه
من مجموع عمن كفا عمن لامتزاج اقطان الماء المشتركة اعني زاوية
زج المشتركة من مجموع عمن بقي زاويتي زج و د ج المسار لكان
مساويتين حرة الى ان كان مجموع اب مساويا لمجموع ا ج كان
ب مساويا ل ج وهذا الخط وانما زاوية زج الخارجية على التوالي
زاوية ج د الباطنة لانها اعني زاوية ه ذ ب الخارجية مساوية
لها اي زاوية ا ج المساوية لزاوية ه ج لان الخطين
المتقابلين الماويين عن مقاطع الخطين متساويان فزاوية
ان المتوسط المشتركة بينهما مع كل منهما كفا عمن قيسا وبان
ما سعاط المتوسط المشتركة اذا تقار هنا ولعرض المثلث
ا ج ب هكذا **باب** د ونخرج ضلع ب ج الى د ولعرض من نقطتي ج
التي هي **ع** و **د** على خط مستقيم
والمثلث **ا ج د** هو المطلوب

مستدلة لاربع قوائم لامتزاج النوازل من هذه الاربع في كل من
حسني خط في كفا عمن والا كما يتالي حده اصغر من العامين
فلم يبق في الموازين في تلك الحمة لماد كوا قلد في المصا
من كل خطين مستقيمين اذا وقع عليهما خط مسقيم وكانت
الزوايا من النوازل في احدى الحسنين اصغر من قائمتين
فانما يستعان في تلك الحمة ان اخرجنا كل من بلان الموازين في حال
مجموع زاويتي زج و د ج ز مجموع زاويتي زج و ب ج لانه
من مجموع عمن كفا عمن لامتزاج اقطان الماء المشتركة اعني زاوية
زج المشتركة من مجموع عمن بقي زاويتي زج و د ج المسار لكان
مساويتين حرة الى ان كان مجموع اب مساويا لمجموع ا ج كان
ب مساويا ل ج وهذا الخط وانما زاوية زج الخارجية على التوالي
زاوية ج د الباطنة لانها اعني زاوية ه ذ ب الخارجية مساوية
لها اي زاوية ا ج المساوية لزاوية ه ج لان الخطين
المتقابلين الماويين عن مقاطع الخطين متساويان فزاوية
ان المتوسط المشتركة بينهما مع كل منهما كفا عمن قيسا وبان
ما سعاط المتوسط المشتركة اذا تقار هنا ولعرض المثلث
ا ج ب هكذا **باب** د ونخرج ضلع ب ج الى د ولعرض من نقطتي ج
التي هي **ع** و **د** على خط مستقيم
والمثلث **ا ج د** هو المطلوب

فصل السادس

ما هو شئ من ان يقدر ان يكتب
 فقال الغنيمت للفرسان فحدث
 الرباه واهل الصلوة والاسلام
 من جميع الان والافن انما علمت
 ان الكواكب والارض انما علمت
 ان السفلان والعلين والبرهان
 على امراده كسبته من انى

المسطق والبالي غطليا لكونه مركبا بغيره العقل وقوله كليا

لا اله الا الله محمد رسول الله
سبح الله على ما افادنا من نعمه
مفتوح

الحوان الجهم الناجي الى سبل النجاة
فان اولئك الذين هم من اهل
الجنة لا يجمعون في نضو من وقتها
من كل مائة من الذين هم من
الجنة لا يجمعون في نضو من وقتها
من كل مائة من الذين هم من
الجنة لا يجمعون في نضو من وقتها

الكلية هي التي لا يمكن ان يكون لها
 صفة واحدة من الصفات
 التي هي في الوجود
 في كل واحد من
 هذه الوجودات
 في كل واحد من
 هذه الوجودات

سمى كلنا مسطوحاً مراداً به ان الكل يعني موضوعه الخارج كلياً
 هو المطلق الا انه لو قال الكل لوجه من الالاد ما صيد عليه
 الكل فعوله الى ذلك لتضييق العبارة والافاضة لطيف لكونه
 كلنا وهو لا تمام لان الانسان مثلاً لان هذا القسم لا يحصى الحيوان
 ولا معروفه الكل بل الانسان والفرس وغيرها كذلك ايضا في اقلنا
 نذكر من ذلك ان من حيث هو جمع السركه حرم طبيعي وهو
 الجسماني عن ما يجمع السركه حرم مطبق والمجموع منها جرم عندي
 وانا قلنا الحيوان جرم والحيوان المعروض للجسمه من حيث هو هو
 حرم طبيعي ومفهوم الجسماني الكل المقول في حواشيه هو على حقله
 الحقائق حرم مطبق والمجموع المركب منها عقلي وقلنا اذا قلنا الانسان
 نوع والساوق وصل والصله خاصه والاشياء عرض عام فان مثل
 الذي يتخيل من ظ كلاً لم يقم هو ان الكل الطبيعي هو الماهيه من
 حيث هي وكذا الحرس الطبيعي والنوع الطبيعي ويرد ذلك لانهم قوم
 حواشيه اذا قلنا الماهيه كونه في مرتبه هي كل طبيعي وادنا
 قلنا هي جرم في مرتبه هي حرم طبيعي وعكس هذا العكس في علوم
 اتحاد مفهوم الطبقات حرم يكون معنى الكل الطبيعي هو نوعه مع
 الحرس الطبيعي والنوع الطبيعي ونزها ويكون النوع الطبيعي حرم

الكل هو الذي لا يمكن ان يكون له
 صفة واحدة من الصفات
 التي هي في الوجود
 في كل واحد من
 هذه الوجودات
 في كل واحد من
 هذه الوجودات

الكل هو الذي لا يمكن ان يكون له
 صفة واحدة من الصفات
 التي هي في الوجود
 في كل واحد من
 هذه الوجودات
 في كل واحد من
 هذه الوجودات

حاصلها بل يكون المجمع عبارة عن معنى واحد هو الماهيه من
 حيث هي فلتنا هذا التحيل فيصير بالتامل في كلامهم لانهم قالوا
 ادولنا كونه في مرتبه هي كل طبيعي فلم يجعلوا الكل الطبيعي
 عن الماهيه من حيث هي هو مطلقاً بل حرم الحكم عليها بالكلية ومفهومه
 بذلك فصار ان الكل الطبيعي هو الماهيه المعروضة للكلية الموضوعه للماهيه
 ما من حرم هي من غير ان يوجد شي اخر مصافا لها ولا اذلا
 فيها فصار الكل الطبيعي هو الماهيه المحكوم عليها بالكلية وهو
 لها الموضوعه بها مع قطع النظر عن سائر العوارض والخصائص
 هي الماهيه المعروضة للخصه مع قطع النظر عن سائر العوارض والنوع
 الطبيعي هي الماهيه المعروضة للنوعه كذلك وعكسها في البواقي
 فادنا قلنا الحيوان كل فيساكن امورا عدة مفهوم الحيوان من حيث هو

هو هو ومفهوم الكل والحيوان المقيد بالكلية والمجموع ارك
 منها ان مسطح الساتس طبيعي وعقلي والمنطق معر في الطبيعي
 المعروض في العقلي الماشد وقرن ما تسما حرم ما من المقيد
 والمجموع واما آفلا لم يكن احد في الحيات ولم يكن فرض لهم منطقاً
 اسعوطه من درجه الاعبار وقلنا هو هناك امور ثلثه وهذا النوع اي يكون
 معرج في كلام المسند من وانما حرم قال الشيخ في السماء لا الطبيعي عبارة عن الماهيه من حيث هي

الكل هو الذي لا يمكن ان يكون له
 صفة واحدة من الصفات
 التي هي في الوجود
 في كل واحد من
 هذه الوجودات
 في كل واحد من
 هذه الوجودات

هذا هو الحيوان بما هو حيوان الذي يصلح لان يحصل للعقول منه
السبب التي للحيوة وقال لا بد من بيان ان الانسان من
حيث ذاته المعروضة لهذا العارض ليس كل طبعيا ومنه هذا

القدر اعتمد على ما ذكرنا فان قلت قد ظنماد كرتنا المعلوم الذي
لا يجمع له تصور من الشككة تعرف للكل المنطقي وكذا النطق
المتكورة للكليات الخاضعة هي للمطعمات متباها وان هذه المعر
باسرها صادقة على الطبعات والعقدات وهو ظنماد كرتنا
قلت انما بدرك الاسفاض لوصف الحد على سبيل لا يصدق عليه
المحدود والطبي والعقلي مما يصدق عليه المنطقي صدق العار

على الموضوع والمادة على الكل مرده ان الحيوان مفهوم لا يقع الشككة
وكلي يقال على كل ما يتصل بها من الحقائق وجوابنا هو كذا المجموع
من الحيوان والكلية والحيوة فالكليات الثلاث متفارقة بحسب
المفهوم حتى لا يصح ان يقال الحيوان نفس مفهوم الكل المنطقي او
المنطقي لا يحد اليك انه يصدق عليه مفهوم الكل المنطقي والكل المنطقي
وهذا كما اذا عرفنا الابيض بذي اللون المفرق للبيضا يصدق على
الجسم الاسفل لا يوجب الاسفاض واعلم ان المفهوم الذي لا يقع الشككة
هو كل منطقي من حيث هو وهذا المفهوم واما من حيث انه يوضع له الكلة

هذا هو الحيوان بما هو حيوان الذي يصلح لان يحصل للعقول منه
السبب التي للحيوة وقال لا بد من بيان ان الانسان من
حيث ذاته المعروضة لهذا العارض ليس كل طبعيا ومنه هذا
القدر اعتمد على ما ذكرنا فان قلت قد ظنماد كرتنا المعلوم الذي
لا يجمع له تصور من الشككة تعرف للكل المنطقي وكذا النطق
المتكورة للكليات الخاضعة هي للمطعمات متباها وان هذه المعر
باسرها صادقة على الطبعات والعقدات وهو ظنماد كرتنا
قلت انما بدرك الاسفاض لوصف الحد على سبيل لا يصدق عليه
المحدود والطبي والعقلي مما يصدق عليه المنطقي صدق العار

على الموضوع والمادة على الكل مرده ان الحيوان مفهوم لا يقع الشككة
وكلي يقال على كل ما يتصل بها من الحقائق وجوابنا هو كذا المجموع
من الحيوان والكلية والحيوة فالكليات الثلاث متفارقة بحسب
المفهوم حتى لا يصح ان يقال الحيوان نفس مفهوم الكل المنطقي او
المنطقي لا يحد اليك انه يصدق عليه مفهوم الكل المنطقي والكل المنطقي
وهذا كما اذا عرفنا الابيض بذي اللون المفرق للبيضا يصدق على
الجسم الاسفل لا يوجب الاسفاض واعلم ان المفهوم الذي لا يقع الشككة
هو كل منطقي من حيث هو وهذا المفهوم واما من حيث انه يوضع له الكلة

من الكلية العارضة للانسان والعارضة للفرد لا يورد كذا
كل منطقي ومن حيث انه يقرض له الكلية للكليات المنطقية
فيوحي طبيعى ومن حيث انه نوع من المعنوية فهو نوع طبيعى وكذا
كل واحد من الكليات المنطقية فهو طبيعى من حيث الكلية لانها

من العالي والسافل او يورد كذا نوع طبيعى من حيث كونه نوعا من
الكلية وهذا العكس حتى لا يخرجه من حيث اشراكه بين الحرفات
كل منطقي ومن حيث كونه نوعا من المفهوم الخاضع
مع قطع النظر عن العوارض تعطي ما تحتها اسما واحدا ودهاجة
نصن على كل من يولد ويولد ويولد انسان وحيوان فاطبع الكل
المنطقي يعطى اسمه وحده افراد مفهوم كذا الكل

العارض للانسان والكل العارض للفرد لا يورد كذا
كذا يورد كذا الكل المنطقي يعطى اسمه وحده افراد مفهوم كذا الكل
وكذا يورد كذا مفهوم كذا الحيوان لانواع الموضوع وافراة كالا
والفرد ورد وعمر والنوع المنطقي يعطى اسمه وحده افراد مفهوم كذا الكل
كذا النوع وكذا كالا لان الافراد موضوعه كذا وعمر وكذا هذا
العكس **قال** والكل موجود **اقول** جرت عادة القوم بانيات
وجود الكل المنطقي وان كانا جريا عن الصنعة كونه فابعد تحصيله

من العالي والسافل او يورد كذا نوع طبيعى من حيث كونه نوعا من
الكلية وهذا العكس حتى لا يخرجه من حيث اشراكه بين الحرفات
كل منطقي ومن حيث كونه نوعا من المفهوم الخاضع
مع قطع النظر عن العوارض تعطي ما تحتها اسما واحدا ودهاجة
نصن على كل من يولد ويولد ويولد انسان وحيوان فاطبع الكل
المنطقي يعطى اسمه وحده افراد مفهوم كذا الكل

من العالي والسافل او يورد كذا نوع طبيعى من حيث كونه نوعا من
الكلية وهذا العكس حتى لا يخرجه من حيث اشراكه بين الحرفات
كل منطقي ومن حيث كونه نوعا من المفهوم الخاضع
مع قطع النظر عن العوارض تعطي ما تحتها اسما واحدا ودهاجة
نصن على كل من يولد ويولد ويولد انسان وحيوان فاطبع الكل
المنطقي يعطى اسمه وحده افراد مفهوم كذا الكل

العارض للانسان والكل العارض للفرد لا يورد كذا
كذا يورد كذا الكل المنطقي يعطى اسمه وحده افراد مفهوم كذا الكل
وكذا يورد كذا مفهوم كذا الحيوان لانواع الموضوع وافراة كالا
والفرد ورد وعمر والنوع المنطقي يعطى اسمه وحده افراد مفهوم كذا الكل
كذا النوع وكذا كالا لان الافراد موضوعه كذا وعمر وكذا هذا
العكس **قال** والكل موجود **اقول** جرت عادة القوم بانيات
وجود الكل المنطقي وان كانا جريا عن الصنعة كونه فابعد تحصيله

من العالي والسافل او يورد كذا نوع طبيعى من حيث كونه نوعا من
الكلية وهذا العكس حتى لا يخرجه من حيث اشراكه بين الحرفات
كل منطقي ومن حيث كونه نوعا من المفهوم الخاضع
مع قطع النظر عن العوارض تعطي ما تحتها اسما واحدا ودهاجة
نصن على كل من يولد ويولد ويولد انسان وحيوان فاطبع الكل
المنطقي يعطى اسمه وحده افراد مفهوم كذا الكل

لا ينفك خلافاً من انوار
البرهان ههنا

باد في نظر محلا والآخرين فالتحيز عن انهما موجودان او معدومان
غايه ما تكفي الطبيعي كالمعدان مثلا موجودا لا حزم من هذا الحقل
الموجود في الخارج لان الشخص عبارة عن الماهية مع هذا التسمي
حزم الموجود موجود بالضرورة وقمة نظرا لانا لا نعلم ان المطلق حزم
من الشخص بل ذهني وليلا ذهني لا يجب وجوده في الخارج وانما يكون
المطلق واحد جاما من الحاصل في حزم واحد لولم تضاهة تضاهة
وجوده في زمان واحد في امكنة متعددة فخره ان حصول الكل في زمان
الكلان يوح حصول اجرائة الخارجة فيه ولكن الكل الطبيعي موجود
في الخارج عن ان في الخارج شيئا يصدق عليه الماهية الماد العدم
الكلية لهما كلن كلنا حسميا كدور في هذا طاهر لسان الله الشيخ
يعوله ان الطبيعية التي تعرض للاشراك معناها في العقل موجوده
في الخارج واما ان يكون الماهية مع انصافها بالكلية واعمارها
لها موجوده فلا دليل عليه بل في العقل حاكمه بان الكلية ينافي
الوجود خارجي واما الكل المطلق والعقلي في وجودها في الخارج حلا
ثم قال موجود الاضافي بان موجود المطلق ولزمه العقل بوجوده
لكونه مكرما من مجرد المطلق والطبي الموجودين في الخارج ومن سعة في الخارج
مع وجود المطلق ولزمه عدم العقلي موده عدم احد جزمه والمطلوب في ذلك

لا ينفك خلافاً من انوار
البرهان ههنا

لأنه ان المكون من الوجود والعدم
معدوم

لا ينفك خلافاً من انوار
البرهان ههنا

هذا هو المقصود من قوله
الصدق على كل ما لا يتبين
منه الصدق

خارج عن المظن لانه انما يبحث عن احوال المعقولات المصورة
الصدق بعدة محث لوصوله بجمول وهذا لا يتبين على وجودها في
الخارج **قال** والكلمان **اقول** الكلمان اذا نسب احدهما الى الآخر النقص
فسيما امانا او اعموم وخصوص مطلق او عموم وخصوص موصوفا
شأن كل لانه اذا صدق كل منهما على ما صدق عليه الآخر كالانسان
والناطق فمما احتسبان والافان صدق واحد على كل ما صدق
عليه الآخر من غير عكس كالانسان والناطق فمما عام وخاص مطلق
والصدق على كل افراد الاخر عام والآخر خاص والافان صدق كل منهما
على بعض ما صدق عليه الآخر كليوان والاب من جهة عام وخاص من
وجه اعمان كل منهما من جهة الشمول للآخر ولغيره عام ومن
جهة كون لآخر شاعلا له ولغيره خاص ولا يد سمها من تصادق
وتعارف بان صدق ما على سبيل واحد وصدق وكل بدو الآخر
والا فمما متساويان متساويان وكل بان لا يصدق سبيلهما على
سبيل ما يصدق عليه الآخر كالانسان والناطق وانما اعبر بالنسب
بين الكلمان لان النسب الرابع لا يجري في غيرهما لان الطرفين متباينان
والكل بالحق لا يجري اعم ولا حصر من متباين كذا في البر
وقته فكل لا يتبين اذا كان ضاحكا فهذا الانسان وهذا الضاحك

كل

ان في قوله الانسان
الصدق على كل ما لا يتبين
منه الصدق

هذا هو المقصود من قوله
الصدق على كل ما لا يتبين
منه الصدق

انما ان كان للصدق في
صدق احد المتباينين
الآخر وصدق
احد المتباينين
على غير افراد العام لان كل
واحد من هذه المقولات
وهو يسمى في بعض متصرف
بالاشياء الاخر من متصرف
وهو مضاف الى المتصرف
بعض الشيء الذي هو
فان من صدق كل واحد من
الافراد والصدق من هذا
المتصرف ولا يلزم عدم
افضل الدرس

لانما ان كان للصدق في
صدق احد المتباينين
الآخر وصدق
احد المتباينين
على غير افراد العام لان كل
واحد من هذه المقولات
وهو يسمى في بعض متصرف
بالاشياء الاخر من متصرف
وهو مضاف الى المتصرف
بعض الشيء الذي هو
فان من صدق كل واحد من
الافراد والصدق من هذا
المتصرف ولا يلزم عدم
افضل الدرس

انما ان كان للصدق في
صدق احد المتباينين
الآخر وصدق
احد المتباينين
على غير افراد العام لان كل
واحد من هذه المقولات
وهو يسمى في بعض متصرف
بالاشياء الاخر من متصرف
وهو مضاف الى المتصرف
بعض الشيء الذي هو
فان من صدق كل واحد من
الافراد والصدق من هذا
المتصرف ولا يلزم عدم
افضل الدرس

انما ان كان للصدق في
صدق احد المتباينين
الآخر وصدق
احد المتباينين
على غير افراد العام لان كل
واحد من هذه المقولات
وهو يسمى في بعض متصرف
بالاشياء الاخر من متصرف
وهو مضاف الى المتصرف
بعض الشيء الذي هو
فان من صدق كل واحد من
الافراد والصدق من هذا
المتصرف ولا يلزم عدم
افضل الدرس

انما ان كان للصدق في
صدق احد المتباينين
الآخر وصدق
احد المتباينين
على غير افراد العام لان كل
واحد من هذه المقولات
وهو يسمى في بعض متصرف
بالاشياء الاخر من متصرف
وهو مضاف الى المتصرف
بعض الشيء الذي هو
فان من صدق كل واحد من
الافراد والصدق من هذا
المتصرف ولا يلزم عدم
افضل الدرس

مساويان لانه لما كان كل بعض لاعم بعض لالاخص فلو كان كل بعض
 الاخص بعض لاعم لولم يتاوى البعضين فلو لم يتاوى لاعم والاخص
 وصدق الاخص على كل لاعم والمص على القاعدة سواء وهوانه لو كان
 بعض لاعم اخص لصدق كل ما ليس بممكن خاص فهو اما واحد او متعدد
 وكل واحد واجب او ممكن فهو ممكن عام وكل ما ليس ممكن عام فهو ممكن عام هذا
 ثم قال قلت على القاعدة ان الصاحك مساو للسان والماشي على غير ما
 اعم منه ومع هذا لا يصدق كل ما ليس بممكن خاص او ليس بماشي فهو ليس بممكن خاص
 بان لان المعصية العنصرية ان يكون وضعا لموضوع بالفعل فقط عام لا يتبع
 ان بعض ما ليس بممكن خاص او ما ليس بممكن خاص ان قلت الماوي لا يمكن ان
 للسان هو الصاحك بل هو منقضية ما ليس بممكن خاص اصلا ولا لاعم
 من اللسان هو الماشي بل هو منقضية ما ليس بممكن خاص قطعاً ولا لاعم
 ان بعض ما يصدق عليه بالفعل انه ليس بممكن خاص اصلا ولا لاعم
 اصلا فهو لسان والحاصل انه لا بد ان احدى بعض المعصيات من
 دعائه تشايط الساقض مما امكن **قال** والاعم من شي
اقول لو قلنا الاعم من شي من وجهه شي بعضه ما عوم كان هذا
 كلما على ما يصدق عليه الشي في الشفاء من المطلق المستعجلة في العلوم
 كلما اكثرها خروجا فاما قلنا ليس ببعضه ما عوم كان
 نحو السابغ العلوي فيكون له لا بد ان يكون له في كل واحد من

سلب الحكم الكلي فلا يفرق صوت العوم وبعض الصور والمادة
 بالعموم ههنا مطلق العوم وهو اعم من العوم مطلقا ومن
 وجهه واليه اشار بقوله اصلا يعني ليست القاعدة في بعض
 اللذين سبهما عموم من وجه ان يكون سبهما عموم لا مطلقا
 ولا من وجه لان من عمن الاعم مطلقا وبعضه لالاخص كالحيوان
 والالسان عوماً من وجهه لصادقتهما في الفرس وصدق الحيوان
 بدول اللسان في اللسان وبالعكس المجزوع ان بعضه ما انفي
 بعض العام وعن الخاص كاللحيوان والالسان سبهما كلياً فلو
 اساع صد والخاص بدول العام والالسان الكلي من المعصية من
 ساق العموم مطلقا كان او من وجهه لانه صادق عن صدق كل منهما
 يصدق الاخره جميع الصور بحيث لا يكون بينهما تضاد اصلاً
 كما من الاعم والاخص من وجهه سبهما جزئياً كما من المساس بالسياس
 الكلي راد ان جميع من الحكمين معاقدا الى الاختصاص فعالا وبعضا
 المساس يعني مساس اعم من ان يكون جميع الصور كما سببته
 الكلمة او بعضها كالعموم والخصوص من وجهه مساساً متنازلاً
 جزئياً وهو صدق كل واحد من المعصية بدول الاخره لبله ذبيح
 الساس الكلي والعموم من وجهه وسبباً لصدق المساس على المعصية
 وهذا يندفع الاعتراض على النص

وهذا هو الحكم الكلي فلا يفرق صوت العوم وبعض الصور والمادة
 بالعموم ههنا مطلق العوم وهو اعم من العوم مطلقا ومن
 وجهه واليه اشار بقوله اصلا يعني ليست القاعدة في بعض
 اللذين سبهما عموم من وجه ان يكون سبهما عموم لا مطلقا
 ولا من وجه لان من عمن الاعم مطلقا وبعضه لالاخص كالحيوان
 والالسان عوماً من وجهه لصادقتهما في الفرس وصدق الحيوان
 بدول اللسان في اللسان وبالعكس المجزوع ان بعضه ما انفي
 بعض العام وعن الخاص كاللحيوان والالسان سبهما كلياً فلو
 اساع صد والخاص بدول العام والالسان الكلي من المعصية من
 ساق العموم مطلقا كان او من وجهه لانه صادق عن صدق كل منهما
 يصدق الاخره جميع الصور بحيث لا يكون بينهما تضاد اصلاً
 كما من الاعم والاخص من وجهه سبهما جزئياً كما من المساس بالسياس
 الكلي راد ان جميع من الحكمين معاقدا الى الاختصاص فعالا وبعضا
 المساس يعني مساس اعم من ان يكون جميع الصور كما سببته
 الكلمة او بعضها كالعموم والخصوص من وجهه مساساً متنازلاً
 جزئياً وهو صدق كل واحد من المعصية بدول الاخره لبله ذبيح
 الساس الكلي والعموم من وجهه وسبباً لصدق المساس على المعصية
 وهذا يندفع الاعتراض على النص

٥
 ٤
 ٣
 ٢
 ١
 ٠
 ١
 ٢
 ٣
 ٤
 ٥
 ٦
 ٧
 ٨
 ٩
 ١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

سوها سائین جو
کاللات و اللوات
صیحا کاللا و صیحا
الماد من المقتد و اللوات

فقط وذكرنا في المحدثات ليس يسد كس على ما نودعه الشرح
 وعلى القلعة سؤال وهو ان المعلوم في الخارج احصى من الممكن
 العام فتكون بنيت ومن الامكن العام مباداة كلمة مع ان من
 بعضهما اعم للامعروف في الخارج والممكن العام عموما وخصوصا
 مطلقا لان كل لا ميعود في الخارج فهو اما واجبا ممكن خاص وكل
 منها ممكن بالامكان العام ودفعه بعضهم بغير السائر المسمى
 بصدق احد المعلومين بدون الاخرية لعل لسمي العموم وهو
 مطلقا **قال** والمسمى **اقول** المسمى كما يقال على ما عني نفس
 بصورة من السركه وسمى من صاحبها قد يقال بالاشتراك
 كل اخبر عن العام عموما مطلقا كانا ومن وجه عام هو كلام صاحب
 الكشف والمصر كالاسان بالنسبة الى الحيوان والخاص بالنسبة
 الى الانسان ^{مثال العموم المطلق} على ان المراد العموم والخصوص المطلق
 جريا اصاو ما لان حريته بالاعتبار الى الكل الذي فوقه
 فان قيل العلم بواحد في الكل لا يصافي المصداق للمسمى الاضافي
 المراد في الخارج احد المصداقين لا محوزا فيه ويعرف بالآخر
 لان الحد يتحقق بغير الحد ودو المصداق يكون بعقلهما
 معا وايضا لفظ كل لا يدلان السويق بالافراد غير فالاولى

هذا هو المسمى العام

انما هو المسمى الخاص

ان

ليس

ان يقال للمسمى الاضافي هو الا حص من سئ قلنا ما ذكره بعض اللغويين
 الاضافي من تعيين المعناه وانما على سبيل يطلق بالنسبة الى من
 عرف معنى الخاص في العام فلا تاسر ايراد لفظ العام فيه ولا لفظ
 كل على انه اذا كان مرادفا للخاص لم يقع بوجهه بالآخر من سئ الا
 ان يكون تقريبا للاسم بالنسبة الى من عرف العام والخاص لان
 امساع لفظ السئ قبل بعه اظهر من امساع لفظ احد المصداق
 من الاخر فالاولى بوجهه ان يقال هو الميعود الذي يشرك
 السئ بنسبة ومن غير ذلك ولا يكون هو مشركا من ذلك السئ في
 من حيث هو كذلك وهذا معنى قوله هو المندرج تحت السئ لان
 لفظ الاذراج مشعر ان السئ يكون ساملا له ولغيره حين
 الناطق بالنسبة الى الانسان لا يكون حشا اضافيا وقد الحيثية
 لانه منه يخرج مثل الانسان اذ لم يعتبر اضافته الى الحيوان كدعهم
 محذوثة من بوب الاضافات لوضوحه **قال** وهو اعم **اقول**
 كل من حقي فهو حقي اضافي من غير اعتبار الا اوله لان كل حقي
 حقيق وهو معنى الشخص الذي يفصل الشخص عليه بالشخص والمندرج
 كدرا الصاحك المندرج تحت مفهوم مطلق الصاحك وذلك لان الشخص
 هو الماهية الكلية مع هذا الشخص فيكون حشا اضافيا بالقياس
 وهو الحيوان الناطق او الشخص

اي حقي
 لا بأس بانه لفظ كل لان لفظ الحاشي
 انما يلزم في احوال الادوية تقريبا

وهو المسمى الناطق مثلا

مندرج تحت ما هي المعوات
 عن الشخصات اعم المفهوم الكلية
 اي عن الشخصيات

[illegible]

۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

انه لا يكون
 مكان بيد
 معنى الالف
 وبعاله
 الحرف
 قول اول
 الاضافي
 على ان
 صفة

عليه
 طبع الاندراج ان يكون الشيء المماثل له
 ويكون بعد من ان كان في الاندراج
 هكذا ان كان في الاندراج تحت ب وان
 كان لا ب اندراج تحت ا ب وان كان في
 لمزم الفاء ولا ان كان في اندراج
 با كان في املان ب فوه وعلما في ا
 الفاء واما ا كان في ب هـ

عالمه
 او ما كان في املان في املان
 واما في املان في املان
 املان

للتعليق

هذا هو النوع الذي لا يكون له
 من حيث هو النوع الذي لا يكون له
 من حيث هو النوع الذي لا يكون له

هذا هو النوع الذي لا يكون له
 من حيث هو النوع الذي لا يكون له

العالى اما جعل على الشئ بواسطة حلال اقل عدله فانه محال لانه
 سترم ان لا يكون النوع الاحد بالعباس الى اقل عدله والمطلوب
 نوعا اضافيا وهم جعلونه نوعا اضافيا بالنسبة الى جميع ما هو
 من الاقسام ليعال النوع فصار على النوع الاخر والموسط
 من غير ان يضاف اليها ما هو قسلا لا نقول قد تم عرقه
 ان هذا الحديث مراد به تعريف الماصات **قال** وماه اربع
 الانواع للجمعية لا بد بل لانه لو كان نوع حقيقى هو نوع حقيقى
 او محتمل لزم ان يكون النوع للجمعية جنسا وهو محتمل اما الانواع
 الاضافية فقد تميزت بماه اربع لانه اما ان يكون واقفا في
 سلسله مستقلة على نوع اخر والا ولا كان في الانواع المتفاوتة
 له الواقعة في سلسله وهو العالى كالجسم لا فان كان اخرها فهو
 السافل كالاسان وسمى نوع الانواع والافق المتوسطه
 كالحوان والحليم والكم هو النوع الموجد المتساين كالتعقل
 فقد تميزوا يكون الجوهر جباله حتى يعال عليه وعلى غيره حتى يميز
 ماهو ويكون العقول العشرة افراد الله الانواع اعلى لا يحصى
 نوع اخر ومركب الاجاسر انما هذه الاربع لانه اما ان يكون عام
 الاجاسر المتفاوتة له الواقعة في سلسله وهو العالى كالجوهر او

هذا هو النوع الذي لا يكون له
 من حيث هو النوع الذي لا يكون له
 من حيث هو النوع الذي لا يكون له

هذا هو النوع الذي لا يكون له
 من حيث هو النوع الذي لا يكون له

هذا هو النوع الذي لا يكون له
 من حيث هو النوع الذي لا يكون له

وهو اسفل كالحوان او اعم من بعض واخص من بعض كالجسم
 التامى وهو المتوسط او متساين لكل وهو المفرد كالتعقل
 على عدد وان لا يكون الجوهر جباله بل عرضا عاما لا يحصى
 حصر منه ويكون العقول العشرة انواعا له محله لا
 حتى لا يحصى حتى اخص منه ولا اشخاصا حتى يحصى جسمية
 فالتعقل مثال للحيوان نوعا بعد نوع والنوع المفرد على تقدير
 وهذا كاف في التمثل وانما قيد الانواع والاختصاص التمييز
 بالواقعة في سلسله لان للنوع العالى مثلا ليس اعم من كل نوع
 ولا الجبال العالى من كل جبال كذا النوع السافل اخص من كل نوع
 ولا الجبال اسفل من كل جبال وهو طولا لا يقي كونه اعم من جميع ما تحته
 ولخص من جميع ما هو فيه لان المتوسطات ايضا كذلك والاولى بالعموم
 من النوع والحاصل لا يبعد في المراتب ولا ترتيب منه في لا يكون
 المراتب اربعاً ولكذا كان مراتب الاجاسر انما هذه الاربع
 وقد سبق ان النوع الاخرى من انواع الانواع كان منظمه
 ان يقرهم ان الحاصل احرازها ليس من الاجاسر باستدراكه
 فتعاله كمثل العالى مراتب الاجاسر ليس من الاجاسر لا السافل
 كما كان في مراتب الانواع يسمى ان فلنوع الانواع وذلك لان

هذا هو النوع الذي لا يكون له
 من حيث هو النوع الذي لا يكون له
 من حيث هو النوع الذي لا يكون له

هذا هو النوع الذي لا يكون له
 من حيث هو النوع الذي لا يكون له

جميع الكميات وان كانت من جنس واحد كما في الكميات المتماثلة
 اذا نظرنا الى خصوصية الجسدية والسوعدة المضافة كانت
 حسيبة الشيء بالقياس الى ما تحته لان الحسنة بالمقول على كبرها
 مختلف من الحسنة في جوابها هو فاضلته الى جميع الاحاسان اما
 يكون اذا كان مرتبة الجمع والسوعدة المضافة بالقياس الى ما
 فوقه لانه الذي فعل عليه وعلى غيره ليس جوابا هو فاضلته
 الى جميع الانواع اعم من كونها كانت تحت الجمع **قال** والنوع الثاني
الاول ذهب القدماء الى ان النوع الحسني احسن مطلقا من الاصناف لان
 كل نوع حقيقي فهو مندرج تحت مفعوله من المفعولات العشرة فيكون
 مفعوله عليه وعلى غيره في جوابها هو وورد ذلك باننا لانما انحصرت
 الحقائق في المفعولات العشرة ولو سلم فلان كل مفعوله جازم تحتها
 فان اردنا ان نصل الى ان ليس بينهما عموم وخصوص مطلقا لمصل ردة
 قول القدماء مع زيادة فائدة فقال النوع الاصنافي موجود
 بدون الحسني كالانواع المتوسطة التي هي اجناسها بله او
 بالمعنى موجود بدون الاصنافي كالحقائق البسيطة مثل الوجوب
 والوحدة والعطف والعقل والنفس ليعاقل ان يقول ان رتبة الوجوب
 هذا المفهوم العارض لما سلم انه يقع حقيقي وان سلم فلان انه بسيط

بعض الجسدية
 والكمية
 الحسنة
 الحسنة

في جوابها هو فاضلته الى جميع الاحاسان اما
 يكون اذا كان مرتبة الجمع والسوعدة المضافة بالقياس الى ما
 فوقه لانه الذي فعل عليه وعلى غيره ليس جوابا هو فاضلته
 الى جميع الانواع اعم من كونها كانت تحت الجمع **قال** والنوع الثاني
الاول ذهب القدماء الى ان النوع الحسني احسن مطلقا من الاصناف لان
 كل نوع حقيقي فهو مندرج تحت مفعوله من المفعولات العشرة فيكون
 مفعوله عليه وعلى غيره في جوابها هو وورد ذلك باننا لانما انحصرت
 الحقائق في المفعولات العشرة ولو سلم فلان كل مفعوله جازم تحتها
 فان اردنا ان نصل الى ان ليس بينهما عموم وخصوص مطلقا لمصل ردة
 قول القدماء مع زيادة فائدة فقال النوع الاصنافي موجود
 بدون الحسني كالانواع المتوسطة التي هي اجناسها بله او
 بالمعنى موجود بدون الاصنافي كالحقائق البسيطة مثل الوجوب
 والوحدة والعطف والعقل والنفس ليعاقل ان يقول ان رتبة الوجوب
 هذا المفهوم العارض لما سلم انه يقع حقيقي وان سلم فلان انه بسيط

لان النوع الحسني يكون من الاشياء والمفاهيم

في جوابها هو فاضلته

بل هو شيء له الوجود في هذا مرتبة ان رتبة الذات المعروض
 هو الاصل فلان انه نوع حقيقي بل هو الشيء اما في السبب فلا م عده كونه
 من الاجزاء الذهنية فالقول الماهية لا بد ان ينتمى الى سببها
 يكون له جبري فضل على ما سبق عنها فلو سلم لا يلزم ان يكون
 ذلك السبب نوعا حقيقيا لجوار ان يكون جبا عاليا او ضلعا فان
 قبل الاجناس لعل اليه انواع خضعة بالقياس الى احصائها وليست
 باضافة فلو سلم الماهية هو النوع الحسني بحسب رتبة واللام يتم
 اثبات الاصنافي بدون الحسني لان المتوسطات انما بالقياس الى
 خضوعها لانواع حوسنة والمصرحان وجود كل من النوعين
 الاخر فالجبري بينهما عموم وخصوص مطلقا بل من وجد لانه وجود
 التفريق ففاسق والصادق متحقق في الانواع السابقة اليه
 لما هو قوامها من الاجناس كالانسان مثلا **قال** وخر المفعول **الاول**
 الغرض من هذا الكلام انه وفي كلام الطاهر من من المنطقيين
 ما يشعر بان المفعول جوابا هو الذي وحين تنبوا ان الفعل
 ذاتي ليس مفعول وجوبا هو قد يعبر عن ان المفعول جواب
 ما هو الذي لا يتم فرقة الشيء عليهم بان فضل الحسني على غيره مثلا ان
 اعم وليس مفعول وجوبا هو وقال ما هو سوا عن الماهية فيجب ان يكون

بعض الجسدية
 والكمية
 الحسنة
 الحسنة

في جوابها هو فاضلته الى جميع الاحاسان اما
 يكون اذا كان مرتبة الجمع والسوعدة المضافة بالقياس الى ما
 فوقه لانه الذي فعل عليه وعلى غيره ليس جوابا هو فاضلته
 الى جميع الانواع اعم من كونها كانت تحت الجمع **قال** والنوع الثاني
الاول ذهب القدماء الى ان النوع الحسني احسن مطلقا من الاصناف لان
 كل نوع حقيقي فهو مندرج تحت مفعوله من المفعولات العشرة فيكون
 مفعوله عليه وعلى غيره في جوابها هو وورد ذلك باننا لانما انحصرت
 الحقائق في المفعولات العشرة ولو سلم فلان كل مفعوله جازم تحتها
 فان اردنا ان نصل الى ان ليس بينهما عموم وخصوص مطلقا لمصل ردة
 قول القدماء مع زيادة فائدة فقال النوع الاصنافي موجود
 بدون الحسني كالانواع المتوسطة التي هي اجناسها بله او
 بالمعنى موجود بدون الاصنافي كالحقائق البسيطة مثل الوجوب
 والوحدة والعطف والعقل والنفس ليعاقل ان يقول ان رتبة الوجوب
 هذا المفهوم العارض لما سلم انه يقع حقيقي وان سلم فلان انه بسيط

لان النوع الحسني يكون من الاشياء والمفاهيم

هذا هو الوجه الثاني في بيان ان الصور لا يكونن بالانوار
بل بالاشياء التي هي في الانوار

هذا هو الوجه الثالث في بيان ان الصور لا يكونن بالاشياء
بل بالاشياء التي هي في الانوار

بالسد الى لوازمها بالبنية الغير المحولة كما علمي السد الى البصر
والسقف بالسبيل الى الجبار ولا جامع لان الحدائق في الرسم مع
عنه مثلا لان تصور الحيات باطاع او الحسم الكايب لما من غير تلك
الا ما نطلب يعرفه لا يستلزم حصول الانسان في الدهر فكيف علم
تصوره كنه الحقيقة او امتارته على كل ما عاده اجيب عن الاول
ان المراد بالاسلام تصور صور الشيء ان يكون تصور الشيء حاصل
من تصور ومكسبا منه وذلك بان يوضع المظهر للصورة
وجه ما يتم بعد الى ذاتية وعرضية وحصل منها ما يودي الى الله
فظهر ان حصول تصور اللواتم البنية من المروءات كذا في قوله تعالى
ان الشيء ما يكون معرفة اذا اعتبرت نسبتها الى الخط موقفة في مثل
الحيات باطاع ان اعتبرت نسبتها الى الايمان بعدا فادامسا من على
ما عاده والا فلانتم انه معرف له ولو سلم فبمع الامسار انه حصل
منه في الدهن صور لا يصدق بالانسان وهو لا يقال المحو
سليم تصور صور المحو بان يكون الان مثلا معرفة لان
الماتوا لا يفعل معنى الاسلام ان يكون مصور هو المقصود للوجوب
لتصور ذلك الشيء فيجعله بالضرورة وليس تصور الان بعض
ووجه تصور الحول الماتوا بل الامر بالعكس لان المراد بتوطين

هذا هو الوجه الرابع في بيان ان الصور لا يكونن بالاشياء
بل بالاشياء التي هي في الانوار

هذا هو الوجه الخامس في بيان ان الصور لا يكونن بالاشياء
بل بالاشياء التي هي في الانوار

هذا هو الوجه السادس في بيان ان الصور لا يكونن بالاشياء
بل بالاشياء التي هي في الانوار

المعروف والصور المذكور لكونه نوعا للمعرفة اخذ من مطلق الموق
مفهوم المساواة لا يفعل الصور المذكور ما لم يخلق الموق بحسب
المعهود والذات لا يفر كونه اخذ باعتبار ما عرض له من الاضافه
اعني كونه موقا للمعرف وهذا كما ان الكل المذكور في تعريف المحسوس
كونه حسا للمحسوس من مطلق المحسوس بحسب معيونه اعم منه ولا منافاة
ثم الموق لا محذور ان يكون بعض الالهة المعروفة لان الموق يجب ان يكون
معلوما بديل الماهية المعروفة لان صورته سبب لصورها والشي
لا يعلم بغير نفسه بغير التعارض لا محذور ان يكون الموق اعم منها لقصور
الاعم عن قاعدة التعريف لانه لا يعيد تصور الحويه بالكنه لغو
بعض الدلائل ولا امسارها عن جمع ما عدل السمو الى اياها وغيرها
ولا اخذ لان الموق يجب ان يكون اجلي والاحصا حق لان وجوده
في العمل فليس من وجود الاعم لوحده الا ان وجوده في العقل
سليم ويورد الاعم من غير عكس اليه ان شروط الحايص ومعاندا كذا
لان كل ما يشترط ومعاندا للعام هو شرط ومعاندا الخاص من غير عكس
والاساس بنا له لا بعد عن الصور من العام الحاص كذا ذكره الثاني
ولهذا في الكل نظر اما الاول فلان الاعم يجوز ان يغير تصور الماهية
مع الاساس انما كان المخصوص بواسطه قديمه فليس واما الثاني فلان
اي خصوص الماهية

هذا هو الوجه السابع في بيان ان الصور لا يكونن بالاشياء
بل بالاشياء التي هي في الانوار

هذا هو الوجه الثامن في بيان ان الصور لا يكونن بالاشياء
بل بالاشياء التي هي في الانوار

والخاصة لانه لا بعيد الاسرار والاطلاع على الداني وكلنا الحاصد
 مع الفصل لانها لا بعد الاطلاع على الداني والاسرار حاصل انفسه
 كذا ذكره الشارح وقوله تعالى لا اله الا الله انتم اعلمون ما لا تعلمون
 الاطلاع على الداني بل بعد اجتماع العوارض زيادة ايضا للمادة
 وسهولة الاطلاع على حقيقتها كما خرج به الشرح في الاشارة وكثيرا
 يصعوب العوارض العامة مواضع الاجزاء ايضا الفصل الرابع
 مع الفصل الثامن ومع الخاصة خارج عما ذكره من انه بعد الاطلاع
 على الداني فاقبل هب كل جزء هو مغاير للماهية ومعد عليها
 لكن ظاهر مجموع الاعراض ليست عترة ومعد ما عليها ان الحد التام
 ترفعا يجمع الاعراض كسبع ليحقق الغاير السببية والمعد
 اجسام يجمع الاجزاء مفصلة به بالحد وجمع الاعراض من حيث
 واحد مجموع هو المحدود فالاول عند الله لا تافرا في صفة ان يجمع الاجزاء
 عشرة تسعة منها اجزاء مادية والاخر هي الصور وهو
 الوجود المحمودة فاذا احدها مفصلة والوجود المجموع لم يجعل
 الماهية واحدة بل جعلها كسبعة ما جعلت التسعة عشرة لكل الحد
 هو الواحد المجموع الذي جعلته الوجود المجموع واحد هو
 الاعراض في ذلك بصورة موجبة لصوره لكن ومعد عليه وقد
 اي المحدود

ربما

هنا

تصاير معرفة المحدود بصوره معلق بجمع الاجزاء ومعرفة
 الحد بصوره معلقه بالاجزاء بجمع بصوراته الاجزاء سببية
 مجموع الاجزاء ومعد على هاتين الحد تفصيل في المحدود داخل
 قبة نظرا لانه لا بعد العاير من المحدود والحد على اماهية بجمع
 احدها بل بغير بصوراته الماهية التي هي المحدود وتصوراته الاجزاء
 التي هي الحد ولا بد من سائر الحد وهو الاجزاء من حيث يتعلق بها
 بصوراته والحد هو الاجزاء من حيث يتعلق بها بصوراته ليحقق
 التفصيل والاجزاء في الحد والمحدود **قال** ويجب **اقول** تدبوع
 في مفرق الاتصال في الصور ما يكون شبيها بالمعرف ليس يعرف
 وتدبوع المعرفة معلق على لفظ نفوت الغرض على السامع لخلق
 او تنفر طبع لكن معرفة يكون مساهمة لمعرفه المحدود قالوا لا
 المعنوية بجمع المعرف غير كونه مغاير لخلق واللفظة فانها اما حجة الحق
 عن الاستحسان تعطد بما في الكفاية والسرعة للدور عارضي
 عن السرعة بالمساوي لانه يمكن ان يصور اعرف في بعض الصور
 محلا في بعض الشيء والدور الخفي اعني مرسى فاعيد ادوي من
 الدور الظاهر اعني مرتبة لشماله على الاول مع الزيادة لكن الدور
 الظاهر ان شئ نزل الى الظاهر وقوله في السرعة بالمساوي كسر
 اي في العووم والجلالة

الحدود لا يتغير
 في الدور والسرعة
 في الدور والسرعة
 في الدور والسرعة

الحدود لا يتغير
 في الدور والسرعة
 في الدور والسرعة
 في الدور والسرعة

وكذا الوجود والفرد هذا اذا كان الحركة والسكون متضادين وكذا
الروحية والفردية كما هو محسوس في الشهادة انما اذا كان بينهما
تقابل لعدم والملكة فان يكون السكون عدم الحركة عما من
شأنه الحركة والفردية عدم الروحية عما من شأنه كما هو محسوس في
التحقيق فالعرف دورى عربة قوكة وعن تعريف الشئ عما
يتوقف عليه اي ما هو وصف على ذلك الشئ فوفقا لما يبره بان
كون الحد موقفا على المحدود لا واسطة كتعريف الكعبة بما به
يضع المشابهة واللامشابهة ثم يعرف المشابهة بالانواع في
الكعبة فالتشابهة سوف على الكعبة عربة اي هناك توقيف
ويرد باحد واما يبرهن كتعريف الاثنين باول عدد ينقسم
بعساوين ثم يعرف المساوين بالسكن الفدر المتفاضل
ثم يعرف الاثنين بالمساوين فالتساويان مما سوف على الاثنين
عربتين احدهما مرتبة سوف المساوين على الاثنين ^{سكنه} ^{سكنه}
مرتبة سوف الاثنين على الاثنين واما يبرهن كتعريف الاثنين
بالزوج الاول والزوج الاول بالمتنقسم عساوين والتساوي

بما ذكرنا فالروح الاول سوفف على الاسمين مثلث من رتب
 لا تدرب على المساوين والمساوين على الشئ والثالث
 على الاثنين وقوله الفاظ غريبة وحشية طكلام انه
 يريد بالوحشية والغريبة معنى واحد وهو ما يكون غريبا
 المعنى بالنسبة الى السامع وانما قول الشيخ في الاشارات
 غريبة ولا وحشية واراد بالقرينة ما لا يكون مشهورا
 لا استعمال وهي في مقابلة المعتاد وبالكوحشية ما استعمل
 على تركيب يتغير الطبع عنده وهي في مقابلة العذبة ^{اي على العادة} ويجب
 ان يحتوز عن الالفاظ المشتركة والمجاز عند نظره
 قرينة دالة على تعيين المراد فان قيل المجاز لا يكون لامع
 قرينة لكونها ما خوذ في تعريفه قلنا فهو لا يكون لامع
 قرينة دالة على ان اللفظ لم يستعمل فيما وضع له وهو عند
 القرينة الدالة على تعيين المراد عن الصورات لسعد
 الدين رحمه الله عليه رحمه واسفة في تفسيره ومضاه
 الشريف في نول الادب فيقول الله وحسب الوصف

فی تاریخ سده ستمه عثمانی
 و عثمانیه قد قد این
 الشیخ الحاج ابن احمد فقه
 فی شریعت و فقه الحنفیه
 کبریا خط خواند بر من
 باری نگاه دار ای جوان کسی
 داری زینت را بر من
 فردا ز من امر بر من
 از برای فلاح روح من یک فایده خواند روان
 مر که خواند خط من این دارم از ان
 از برای فایده روح من یک فایده خواند روان

